الأمم المتحدة

A/C.1/60/PV.23

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢٣**

الثلاثاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشوي يونغ – جن ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

البنود ٨٥ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

البت في جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروعي القرارين المتبقيين المدرجين في الورقة غير الرسمية رقم ٦: A/C.1/60/L.50/Rev.1 و A/C.1/60/L.59/Rev.1. والباب مفتوح الآن للإدلاء ببيانات عامة بشأن المجموعة ٦، ''التدابير الأخرى لنزع السلاح والأمن الدولي''.

السيد ميني (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أوضح موقف اليابان بخصوص مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.50/Rev.1، والمعنون ''الشفافية في مجال التسلح''، الذي شاركت اليابان في تقديمه. لقد أصبحت اليابان مقدمة للمشروع لأن الشفافية في مجال التسلح أولوية لليابان. ولكن اليابان تود أن تعرب عن الأسف البالغ على حقيقة أن وثيقة الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية المتعلقة بالمشروع لم يتم تعميمها إلا قبل التصويت بيوم واحد.

ورغم أن آثار المشروع المترتبة على الميزانية كانت واضحة بالفعل عند تسجيل نسخته الأولى، لا يمكننا أن ننظر في الوثيقتين بشكل منفصل، فهما تتمِّم إحداهما الأخرى. والمعلومات الواردة في وثيقة الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية ذات أهمية قصوى للدول الأعضاء عندما تقرر موقفها إزاء مشروع القرار المعني بالشفافية. وتود اليابان أن تطلب من الأمانة العامة بإلحاح تعميم هذه الوثائق قبل التصويت بفترة كافية.

ولا يمكن لليابان أبدا أن تقبل زيادة غير محدودة في ميزانية الأمم المتحدة. ونفهم أن المبلغ الوارد في وثيقة الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية يمثل أقصى حد تقديري. لذا، كان ينبغي للأمانة العامة أن تواصل التعامل مع الزيادة المحتملة عن طريق تحقيق أفضل استفادة من الموارد الحالية. ولا ينبغي أبدا إهمال الجهود التي تُبذل لتحقيق الاستفادة الفعالة من الموارد والمبلغ المدخر على هذا النحو ينبغي التعامل معه بالإجراءات السليمة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-60966 (A)

ولتفادي مواجهة آثار غير متوقعة تترتب على الميزانية البرنامجية في المستقبل، تعتقد اليابان أن من المرغوب فيه أن تُجرى مفاوضات بين الدول الأعضاء وإدارة شؤون نزع السلاح بغية النظر في إنشاء نظام يمكِّن الإدارة من تقديم المشورة بشأن الاجتماعات الدورية المقبلة. وتطالب اليابان بإلحاح تغطية الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية لمشروع القرار المعروض علينا بإلغاء الأنشطة الحالية أو بالتوفير في النفقات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة في البت في مشروع القرار A/C.1/60/L.50/Rev.1.

طُلب إجراء عمليات تصويت مسجلة على فقرات منفصلة من المنطوق.

وأعطي الكلمة لأمينة اللجنة لإجراء التصويت.

السيدة ستاوت (أمينة اللجنة) (تكلمت بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على مشروع القرار A/C.1/60/L.50/Rev.1، المعنون ''الشفافية في مجال التسلح''. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثائق A/C.1/60/L.50/Rev.1 و A/C.1/60/INF/2 و A/C.1/60/INF/2//Add.1.

وأود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية لمشروع القرار والواردة في الوثيقة A/C.1/60/L.61. وثمة مقدم إضافي لمشروع القرار وهو غرينادا.

تشرع اللجنة الآن في إجراء تصويت منفصل على العبارة التالية في آخر الفقرة ٢ من المنطوق: ''والتوصيات الواردة في الفقرات من ١١٢ إلى ١١٤ من تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٣''.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، اليمن

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، الكاميرون، كندا، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، منغوليا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)

الممتنعون:

الجزائر، البحرين، كوبا، مصر، إيران (جمهورية – الإسلامية)، الأردن، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، المغرب، عمان، باكستان، قطر، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة

تقرر الإبقاء على العبارة الأخيرة من الفقرة ٢ من المنطوق بأغلبية ١٠٨ أصوات مقابل صوت واحد، مع امتناع ١٦ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغت وفود أنتيغوا وبربودا وأوغندا وبنغلاديش وزامبيا وكولومبيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة؛ وأبلغ وفد السودان الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

السيدة ستاوت (أمينة اللجنة) (تكلمت بالانكليزية): تجري اللجنة الآن تصويتا منفصلا على الفقرة ٣ من المنطوق، وفيما يلي نصها:

”تدعو الدول الأعضاء التي تكون في وضع يمكِّنها من القيام بذلك، إلى أن تقدم معلومات إضافية عن المشتريات من الإنتاج الوطني وعن المقتنيات العسكرية وأن تستعمل خانة ’الملاحظات‘ في نموذج الإبلاغ الموحد لتقديم معلومات إضافية، كالأصناف أو النماذج، وأن تدرج في تقاريرها ما قامت بنقله من أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة، مع استخدام التعاريف وتدابير الإبلاغ التي تراها مناسبة، كجزء من المعلومات الأساسية الإضافية التي تقدمها“.

أُجري تصويت مسجل.

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

الجزائر، البحرين، الصين، كوبا، جيبوتي، مصر، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، المغرب، عمان، باكستان، قطر، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة

تقرر الإبقاء على الفقرة ٣ من المنطوق بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ١٨ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفدا أوغندا وزامبيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين؛ وأبلغ وفدا السودان واليمن الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت.]

السيدة ستاوت (أمينة اللجنة) (تكلمت بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على الفقرة ٤ (ب) من المنطوق، وفيما يلي نصها:

”تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين يُدعى للاجتماع في عام ٢٠٠٦، في حدود الموارد المتاحة، وعلى أساس التمثيل الجغرافي العادل، بإعداد تقرير عن مواصلة تشغيل السجل وزيادة تطويره، واضعا في اعتباره أعمال مؤتمر نزع السلاح، والآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء، وتقارير الأمين العام بشأن مواصلة تشغيل السجل وزيادة تطويره، بغية اتخاذ قرار بهذا الشأن في دورتها الحادية والستين؛“.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، اليمن

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، إيران (جمهورية – الإسلامية)، الأردن، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، المغرب، عمان، باكستان، قطر، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة

تقرر الإبقاء على الفقرة ٤ (ب) من المنطوق بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ١٦ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغت وفود أوغندا وباكستان وزامبيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة؛ وأبلغ وفدا السودان واليمن الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت.]

السيدة ستاوت (أمينة اللجنة) (تكلمت بالانكليزية): تصوت اللجنة الآن على الفقرة ٦ من المنطوق، وفيما يلي نصها:

”تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى النظر في مواصلة العمل الذي بدأه فيما يتعلق بالشفافية في مجال التسلح؛“.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، الكاميرون، كندا، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، مالطة، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، منغوليا، موزامبيق، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

الجزائر، البحرين، الصين، كوبا، جيبوتي، مصر، إيران (جمهورية – الإسلامية)، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، المكسيك، المغرب، عمان، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن

تقرر الإبقاء على الفقرة ٦ من المنطوق بأغلبية ١١٦ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ١٩ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفدا أوغندا وزامبيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين؛ وأبلغ وفد السودان الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

السيد ستاوت (أمينة اللجنة) (تكلمت بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/60/L.50/Rev.1 بصيغته في مجموعه.

أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، الكاميرون، كندا، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريشيوس، المكسيك، (ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة، موناكو، منغوليا، موزامبيق، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، جمهورية فترويلا البوليفارية، زمبابوي

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

الجزائر، البحرين، الصين، كوبا، جيبوتي، مصر، (إيران (جمهورية – الإسلامية، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، المغرب، ميانمار، عمان، باكستان، قطر، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن

اعتمد مشروع القرار *A/C.1/60/L.50/Rev.1* بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٢١ عضوا عن التصويت

[بعد ذلك أبلغت وفود أوغندا وزامبيا ومالي الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة؛ وأبلغ وفد السودان الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم على مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيدة ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): ظلت الولايات المتحدة باستمرار تؤيد سلسلة القرارات التي كان آخرها A/C.1/60/L.50/Rev.1. وتدعم الولايات المتحدة بقوة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتحث جميع أعضاء الأمم المتحدة على الإسهام فيه.

ولكن، كما يعلم بعض الأعضاء، نحن نواجه الآن بمشروع قرار ينطوي على إنفاق أكثر من بليون دولار لا يوجد لها تمويل حاليا في مشروع ميزانية إدارة شؤون نزع السلاح لفترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. ويؤكد مشروع القرار الحاجة إلى النظر بعناية في الآثار المالية والموضوعية المترتبة على إنشاء أفرقة من الخبراء الحكوميين بشأن أي موضوع. فإنشاء هذه الأفرقة يهدد بأن يكون استنزافا كبيرا وغير ضروري لميزانية الإدارة. ولا ينبغي تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين إلا استجابة لقرارات اللجنة الأولى التي تتمتع بتأييد واسع وساحق. وينبغي ألا تكون مشاريع أثيرة لفرادى الدول الأعضاء.

وعلاوة على ذلك، كان هناك اتجاه مزعج مؤخرا، بعد أن أنهى أحد أفرقة الخبراء الحكوميين أعماله بدون إصدار تقرير موضوعي، إلى أن يدعو مقدمو القرار الذي أنشأ الفريق على الفور إلى إنشاء فريق جديد. وهذا خطأ وتبذير. وينبغي للإدارة أن تطلب فترة استراحة لالتماس آراء الدول الأعضاء وتعميمها قبل أن يصبح ممكنا تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين بشأن نفس الموضوع. وإذا لم تتغير آراء الدول الأعضاء بشأن الموضوع، من المرجح أن يعاني الفريق التالي نفس مصير الفريق السابق.

وفي عصر الميزانيات المحدودة والأولويات المتنافسة، يكون ذلك تبذير كبير وغير ضروري للأموال، وستعارض الولايات المتحدة عقد وتمويل أفرقة الخبراء الحكوميين من هذا القبيل. ونحن نطبق ذلك النهج على النظر في مشروع القرار المعروض اليوم وغيره في اللجنة الأولى. ورغم أننا صوتنا مؤيدين مشروع القرار، نأمل أن تشاركنا وفود اللجنة الخامسة في ضمان ألا يتسبب في زيادة في الميزانية العامة للأمم المتحدة.

السيد شمعة (مصر): تود الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن تؤكد من جديد موقفها بشأن الشفافية في مجال التسلح، ولاسيما فيما يتعلق بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية على النحو التالي.

منذ سنوات وأعضاء جامعة الدول العربية يعربون عن آرائهم فيما يتعلق بكامل مسألة الشفافية في مجال التسلح، متمسكين والجامعة بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وهذه الآراء واضحة وثابتة وتقوم على توجه عام فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح الدولي، وعلى توجه خاص يحدده الطابع المتميز للحالة في الشرق الأوسط. وتؤيد الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الشفافية في مجال التسلح بوصفها وسيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وترى أنه لنجاح أي آلية للشفافية لابد من أن تسترشد ببعض المبادئ الأساسية، ويجب أن تكون متوازنة وشفافة وغير تمييزية، تعزز أمن جميع الدول على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وفقا للقانون الدولي.

يشكل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أول محاولة يقوم بها المجتمع الدولي في وقت متأخر جدا لمعالجة قضية الشفافية على الصعيد العالمي. وإن كان لا يمكن التشكيك في القيمة الممكنة للسجل بوصفه تدبيرا عالميا لبناء الثقة وآلية للإنذار المبكر، فإن السجل يواجه عددا من المشاكل يتجلى أكبرها في إصرار حوالي نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الامتناع عن تقديم بيانات للسجل. كذلك ترى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ضرورة توسيع نطاق السجل، لا سيما أن تجربة السنوات الماضية أثبتت أن السجل، المنحصر في سبع فئات من الأسلحة التقليدية، لن يجري تنفيذه بمشاركة على الصعيد العالمي وهناك دول عديدة أعضاء في جامعة الدول العربية لا ترى أن السجل يلبي بالقدر الكافي احتياجاتها الأمنية نظرا لنطاقه المحدود حاليا. لذا فإن مجال السجل في المستقبل يتوقف على رغبة الأعضاء في المجتمع الدولي في اعتماد نهج الشفافية بقدر أكبر وبناء مزيد من الثقة.

ونرى، على نحو ما ينص قرار الجمعية العامة ٤٦/٣٦ لام المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وهو القرار المؤسس للسجل، أن توسيع نطاق السجل، ليشمل بيانات بشأن الأسلحة التقليدية المتطورة وبشأن أسلحة الدمار الشامل لا سيما الأسلحة النووية، وبشأن التكنولوجيا المتطورة ذات التطبيقات العسكرية، سيجعل من السجل وسيلة أكثر توازنا وشمولا وأقل تمييزا من شأنها جلب عدد أكبر من المشاركين بصورة منتظمة.

إن منطقة الشرق الأوسط تشكل حالة خاصة في هذا السياق، يبرز فيها بشكل قاطع انعدام التوازن النوعي في مجال الأسلحة ولا يمكن فيها تحقيق الشفافية والثقة إلا إذا تم ذلك بصورة متوازنة وشاملة. إن تطبيق مبدأ الشفافية في الشرق الأوسط على سبع فئات من الأسلحة التقليدية مع تجاهل الأسلحة الأكثر تطورا وتعقيدا وفتكا مثل أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، هو نهج غير متوازن وغير شامل ولن يحقق النتائج المرجوة، لاسيما أن السجل لا يراعي الحالة السائدة في الشرق الأوسط، حيث تواصل إسرائيل احتلالها للأراضي العربية ولا يزال في حوزتها أشد أسلحة الدمار الشامل فتكا، ولا تزال الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهي تصر على تجاهل النداءات الدولية المتعددة التي وجهها المجتمع الدولي إليها من أجل الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها الدولية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهو الأمر الذي دعا بالدول الأطراف في المعاهدة إلى التشديد خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للمطالبة بضرورة اتخاذ إسرائيل لهذه الخطوات.

وتعرب الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عن أسفها لكون فريق الخبراء الحكومي السابق قد فشل في توسيع نطاق السجل ليشمل المخزونات العسكرية والحيازة من الإنتاج الوطني، وفشل أيضا في إدراج أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، وهذا ما يتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام، الذي أنشئ السجل بموجبه. إن هذا الفشل دليل على إخفاق هذا السجل، وبالتالي عدم صلاحيته في شكله الحالي ليمثل وسيلة فعالة لبناء الثقة أو آلية للإنذار المبكر.

في ضوء ما سبق، تعرب الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عن تحفظها على منهج هذا القرار، وعن تحفظها على فريق الخبراء المقترح إنشاؤه. ومن الواجب معالجة بواعث قلقها المذكورة أعلاه بفعالية وبصورة تضمن المشاركة العالمية في السجل، وبالتالي قيام السجل بالدور المسند إليه بوصفه وسيلة لبناء الثقة وآلية للإنذار المبكر يمكن الاعتماد عليها.

السيد هو زياودي (الصين) (تكلم بالصينية): امتنعت الصين عن التصويت على مشروع القرار المعنون ''الشفافية في مجال التسلح''، الوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.50/Rev.1، في مجموعه. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا موقف الصين في هذا الصدد.

لقد أيدت الصين دائما سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وتقدم الصين تقاريرها إلى السجل منذ إنشائه في عام ١٩٩٣. بيد أن بلدا معينا يسجل على هيئة هامش منذ عام ١٩٩٦ مبيعاته من الأسلحة لمقاطعة تايوان الصينية. ولا يشكل هذا السلوك تدخلا في شؤون الصين الداخلية فحسب، بل إنه يشكل أيضا انتهاكا للمبدأ الهام القائل بأن السجل ينبغي أن يقتصر على تسجيل المعاملات في الأسلحة بين الدول الأعضاء ذات السيادة، ومن ثم فهو يخل بمرجعية السجل.

وذلك أمر لا تقبله الصين، التي اضطرت بسببه إلى تعليق تقديمها التقارير إلى السجل منذ عام ١٩٩٨. وهذه الممارسة غير اللائقة من البلد المذكور هي العائق الوحيد الذي يعترض تقديم الصين للتقارير إلى السجل والسبب الرئيسي في عدم قدرتها على تأييد مشروع القرار. وندعو ذلك البلد من جديد إلى تصحيح أخطائه منذ الآن وإلى تهيئة الأوضاع الضرورية لتستأنف الصين مشاركتها في السجل. وما برحت الصين تشارك بشكل نشط وبنّاء في جميع أفرقة الخبراء الحكوميين للأمم المتحدة المعنية بالسجل وتقدم إسهامها فيها. ونرجو أن نستمر في بذل هذه الجهود.

ونلاحظ فيما يتعلق بالقرارات السابقة المتعلقة بالشفافية في مجال التسليح أن عناصر جديدة قد أدرجت في مشروع قرار هذا العام. ونرى أن يكون تسجيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة موضوعا للدراسة والمناقشة من جانب فريق الخبراء الحكوميين للعام المقبل، وألا يستبق مشروع قرار هذا العام أعمال ذلك الفريق. لذلك نرجو أن نسجل في المحضر تحفظاتنا في هذا الشأن.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): امتنعت كوبا مرة ثانية عن التصويت على مشروع القرار الوارد هذا العام في الوثيقة A/C.1/60/L.50/Rev.1، الذي يتضمن عدة عناصر خلافية لوفدي تحفظات عليها.

ويتعلق أول هذه العناصر بالفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق والإشارات التي جاءت بهما إلى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٣. ويُذكر أن كوبا امتنعت عن التصويت في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة على النص المماثل، الذي اعتُمد بوصفه القرار ٥٤/٥٨. وينبغي أن أذكر على وجه التحديد أن بلدي رغم ذلك قد شارك على مدى العامين الماضيين في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، عملا بالنداء الموجه إلى الدول الأعضاء الوارد في القرار المشار إليه.

أما تحفظنا الثاني فيتعلق بالفقرة ٦ من المنطوق، وبالتصويت المنفصل الذي امتنعنا عن التصويت عليه، كما فعلنا في الماضي، لاعتقادنا أن مؤتمر نزع السلاح قد اضطلع فعلا بأعماله الخاصة بالشفافية وأنجزها. واتخاذ قرار باستئناف نظر هذه المسألة في إطار مؤتمر نزع السلاح أو عدم نظرها هو حق مقصور على المنتدى المذكور. لذلك فإن كوبا تحتفظ بالحق في اتخاذ موقف محدد من هذه المسألة في المؤتمر، مع مراعاة ضرورة أن تعتمد تلك الهيئة برنامج عمل متوازنا يأخذ بعين الاعتبار الواجب أولويات نزع السلاح التي حددتها الجمعية العامة.

ويرى بلدي أن الشفافية في مجال التسلح عامل هام في تهيئة أجواء من الثقة وفي التخفيف من حدة التوتر فيما بين الدول. وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وسيلة عملية للإسهام في تحقيق هذا الهدف. ونؤكد مجددا أن

السجل لا بد من أن يكون متوازنا وشاملا وغير تمييزي. كما ينبغي أن يعزز أمن جميع الدول على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي، تمشيا مع القانون الدولي.

وأود التذكير أيضا بأن لجميع الدول الحق المشروع في الدفاع عن النفس، على النحو الوارد في ميثاق المنظمة، وبالتالي لها الحق في شراء الأسلحة لضمان سلامتها، بما فيها السلامة من المصادر الخارجية. والسجل تدبير لبناء الثقة يكمل غيره من التدابير التي تنطبق على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي.

إن إدراج معلومات في السجل تتعلق بالأسلحة التقليدية المتطورة، وأسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، ونقل المعدات والتكنولوجيا المرتبطة مباشرة بتطوير وإنتاج تلك الأسلحة – التي تفوق قوتها المدمرة وقدرتها على زعزعة الاستقرار ما لدى الأسلحة التقليدية بكثير – من شأنه أن يجعل السجل أداة أكثر توازنا وشمولية وأن يعزز طابعه العالمي.

أخيرا، أود أن أعرب عن اهتمام كوبا بالمشاركة في فريق الخبراء الحكوميين الذي سيشكل في عام ٢٠٠٦ عملا بالفقرة ٤ (ب) من مشروع القرار.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): يود وفدي أن يؤكد دعمه الكامل للموقف الذي تبنته الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية إزاء موضوع الشفافية في مجال التسلح، والذي عبر عنه مندوب مصر قبل قليل.

كما أن بلادي تؤكد على تأييدها الكامل للتوجه العالمي نحو بناء مجتمع دولي خال من استعمال القوة والتهديد باستعمالها، مجتمع تسوده مبادئ العدل والمساواة والسلام. وإذ نؤكد استعدادنا للمشاركة في أي جهد دولي يسعى بحسن نية إلى تحقيق ذلك الهدف، فإننا نود أن نوجه اهتمام اللجنة الأولى إلى أن مشروع القرار A/C.1/60/L.50/Rev.1، المعنون ''الشفافية في مجال التسلح'' لا يأخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص في منطقة الشرق الأوسط، التي لا يزال الصراع العربي الإسرائيلي قائما فيها بسبب مواصلة إسرائيل احتلالها للأراضي العربية، ورفضها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك بسبب حيازتها لأحدث الأسلحة وأشدها فتكا، إضافة إلى قدرتها على تصنيع مختلف الأسلحة المتطورة وتخزينها محليا، وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وهذا كله يؤكد أن الشفافية التي تدعيها إسرائيل في مجال التسلح ما هي إلا جزء صغير جدا من ترسانتها الهائلة من الأسلحة المتطورة والفتاكة.

السيد المعبري (اليمن): يود وفد بلادي التأكيد مجددا على ما أدلى به مندوب جمهورية مصر نيابة عن المجموعة العربية.

السيد حسن (السودان): طلبت الكلمة لأن وفد بلادي لم يكن موجودا ساعة التصويت على القرار المقدم في إطار البند ٩٧ من جدول الأعمال المعنون ''نزع السلاح العام الكامل''، وكذلك عند التصويت المنفصل على فقراته. إن وفدي يود أن يعرب عن انضمامه الكامل للموقف العربي بالامتناع عن التصويت، الذي عبرت عنه الوفود العربية وعلى رأسها وفد جمهورية مصر العربية الشقيقة، باعتبار أن هذا القرار لا يأخذ في الحسبان بالكامل حساسية الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط في ما يتعلق بمسألة نزع السلاح العام الكامل، التي هي عنوان هذا القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تنتقل اللجنة الآن إلى المجموعة ٧، ''آلية نزع السلاح''، التي تتضمن مشروع قرار واحد، A/C.1/60/L.59/Rev.1.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات شرحا للموقف بشأن مشروع القرار.

السيد برافادو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تود الولايات المتحدة أن تسجل في المحضر أنها لن تشارك في الإجراء الذي سيتخذ بشأن مشروع القرار A/C.1/60/L.59/Rev.1، المعنون ''تقرير هيئة نزع السلاح''.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/60/L.59/Rev.1. أعطي الكلمة لأمينة اللجنة.

السيدة ستاوت (أمينة اللجنة) (تكلمت بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/60/L.59/Rev.1 معنون ''تقرير هيئة نزع السلاح''. وقد عرض مشروع القرار ممثل سيراليون في الجلسة الثانية والعشرين للجنة، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/60/L.59/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تفعل ذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/60/L.59/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الجلسة مفتوحة للوفود لتعليلات الموقف بشأن مشروع القرار الذي اعتمدناه للتو.

السيد سوني (كندا) (تكلم بالانكليزية): إننا جميعنا نعلم بالحالة الراهنة المخيبة للآمال التي تعاني منها آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. والواقع أن كثيرين منا نعوا ذلك خلال مناقشاتنا العامة والمواضيعية في وقت سابق من هذه الدورة. وعجز هيئة نزع السلاح عن الاتفاق على برنامج عمل موضوعي خلال دورتها لعام ٢٠٠٥ أحد مصادر خيبة الأمل تلك.

ولندع دور هيئة نزع السلاح والغرض منها جانبا. فهي هيئة تداولية، مكلفة بالنظر في مختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتقديم توصيات بشأنها إلى الجمعية العامة. ونحن نتذكر أنها قامت بعمل جيد في الماضي: مبادئ التحقق الستة عشر، والمبادئ والموجهات اللازمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والعمل على وضع تدابير عملية في حالات ما بعد الصراع، على سبيل المثال لا الحصر لإنجازاتها.

وقد حان الوقت للعمل التداولي بشأن القضايا المعاصرة منذ عهد بعيد. ومع ذلك، من المؤسف للغاية أن بعض الدول تبدو غير راغبة حتى في أن ترى تلك القضايا تناقش. وبالنظر إلى أن هيئة نزع السلاح هيئة فرعية من هيئات الجمعية العامة، لدى اللجنة الأولى الفرصة لحل مشكلة الهيئة خلال مشاوراتنا المتعلقة بمشروع القرار A/C.1/60/L.59/Rev.1 بأن تطلب من هيئة نزع السلاح النظر في مواضيع معينة خلال دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٦. ولكننا، لم نغتنم هذه الفرصة لتذليل المصاعب، بدلا من تأجيل النظر فيها.

ولم يفت الوقت بعد على إنقاذ إمكانية عقد دورة مثمرة لهيئة نزع السلاح. ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يوصي بأن تكثف الدول الأعضاء مشاوراتها، بناء على التقدم الهام الذي أحرز خلال الدورة التنظيمية لعام ٢٠٠٥. وتدعو كندا جميع الدول الأعضاء إلى اغتنام هذه الفرصة المتبقية وذلك بالعمل معا بروح تتسم بالمرونة والتراضي للتوصل إلى اتفاق على صفقة جدول الأعمال التي كانت معروضة على دورة عام ٢٠٠٥ وبالتالي ضمان انعقاد دورة لهيئة نزع السلاح في نيسان/أبريل المقبل تبدأ بالفعل معالجة المواضيع بدلا من الإجراءات.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/60/L.59/Rev.1، الذي اعتمد من فوره بدون تصويت، يود وفدي أن يدلي بالبيان التالي.

من المؤسف للغاية أن هيئة نزع السلاح لم تستطع مرة أخرى هذه السنة البدء في نظرها في المسائل الموضوعية. وقد شارك وفد كوبا بفعالية في عملية المشاورات غير الرسمية وفي الجلسة التنظيمية المعقودة في تموز/يوليه بغية التوصل إلى توافق آراء بشأن بنود جدول الأعمال للدورة الموضوعية.

وفي ذلك السياق، نحن ندعم بفعالية المقترحات البناءة للبنود التي قدمتها في الوقت المناسب حركة عدم الانحياز، في توافق مع مقرر الجمعية العامة ٤٩٢/٥٢. ومن المؤسف أن بنودا بعينها لم يمكن إدراجها في الفقرة ٥ من مشروع القرار A/C.1/60/L.59/Rev.1. وكما تتذكر الوفود، في الجلسة التنظيمية، توصل الممثلون إلى اتفاق بشرط الاستشارة اعترض عليه لاحقا وفد واحد. وترى كوبا أنه يتعين علينا الحفاظ على هيئة نزع السلاح، لأنها الهيئة التداولية المتخصصة في إطار آلية نزع السلاح المتعدد الأطراف التابعة للأمم المتحدة.

ونحن نرى أنه لا يمكن لأي تغيير في أساليب عمل اللجنة الأولى أن يتجاوز الحقيقة المتمثلة في أن بعض الدول تفتقر بوضوح إلى الإرادة السياسية للدفع إلى الأمام بالتركيز المتعدد الأطراف على نزع السلاح، وخاصة فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي.

وكوبا، شأنها شأن البلدان الأخرى غير المنحازة، ستواصل إسهامها بفعالية وبشكل بناء في الجهود الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن البنود التي ينبغي أن تدرج في جدول أعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦ لهيئة نزع السلاح.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد المكسيك تماما مضمون البيان الذي أدلى به وفد كندا والتعليقات التي أدلى بها ممثل كوبا من فوره.

وترى المكسيك أن من الأساسي أن تتمكن هيئة نزع السلاح من الشروع في أعمالها الموضوعية في دورتها المقبلة. ونحن نؤيد الحل التوافقي الذي قدمه السفير راو، الذي نشيد به على جهوده الدؤوبة الرامية إلى إيجاد صيغة توافقية.

وفي الوقت نفسه، نعرب عن شكوكنا. ولا نقبل ذلك الحل التوافقي إلا في الحدود التي يتكلم فيها النص المقترح عن الاتفاقات النهائية التي يجب التوصل إليها قبل البدء في الدورة الموضوعية.

وفي ذلك السياق، نؤكد على الشعور بخيبة الأمل حيال عدم توجيه اللجنة لهيئة نزع السلاح على النحو الواجب بشأن العمل الذي ينبغي أن تقوم به، فضلا عن تصميمنا على أن نشهد الهيئة تعتمد قراراً في اليوم الأول من دورتها. ونعتقد أنه من غير المفيد إعادة فتح تلك الملفات، وخاصة الاتفاق بشرط الاستشارة الذي تم التوصل إليه هذا العام. وترى المكسيك أنه ينبغي أن يُعتمد الاتفاق في اليوم الأول للدورة، بإجراء تصويت إذا اقتضى الأمر.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): أود أن اشرح موقفنا فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/60/L.59/Rev.1 بشأن تقرير هيئة نزع السلاح.

وعلينا أن نبين بوضوح أننا نشعر ببالغ الأسى لأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه – ولو بشرط الاستشارة – خلال الدورة التنظيمية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٥ لم يُحافظ عليه أو يستكمل. وذلك يزيدنا تصميماً على العمل صوب الوفاء بالالتزامات والتعهدات السابقة، وهو ما نعتبره الوسيلة الوحيدة للمحافظة على جهودنا الجماعية

في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ونوفق تماماً على الآراء التي أعرب عنها ممثلو المكسيك وكوبا وكندا في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون اللجنة قد اختتمت أعمالها بشأن جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بتدابير نزع السلاح والأمن الدولي.

المناقشة العامة، والنظر في مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٨٨ من جدول الأعمال واتخاذ إجراء بشأنها (مسألة أنتاركتيكا)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ اللجنة أنه، نتيجة للمشاورات بين المجموعات والوفود، تمت صياغة مشروع قرار بوصفه اقتراحا للرئيس. ويرد مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/60/L.60. ومشروع القرار يمثل إلى حد كبير استكمالاً لقرار الجمعية العامة ٥١/٥٧ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وفي جملة أمور، يرحب مشروع القرار بالتعاون المستمر فيما بين البلدان التي تضطلع بأنشطة البحث العلمي في أنتاركتيكا، كما يرحب بتزايد الوعي بما يبديه المجتمع الدولي من اهتمام بأنتاركتيكا، وإنشاء أمانة معاهدة أنتاركتيكا، التي بدأت بممارسة عملها اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

وعلاوة على ذلك، يؤكد مشروع القرار من جديد على الاقتناع بأن مصلحة البشرية جمعاء تقتضي أن يظل استخدام أنتاركتيكا مقتصراً إلى الأبد على الأغراض السلمية حصرياً، وألا تصبح ساحة أو موضوعاً لخلاف دولي.

ويرحب مشروع القرار بالدعوات الموجهة إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لحضور الاجتماعات التشاورية للأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا بغية مساعدتها في أعمالها الموضوعية، ويحث الأطراف على أن تفعل ذلك باستمرار بالنسبة للاجتماعات التشاورية التي تعقد مستقبلاً. ويرحب مشروع القرار أيضا بالممارسة التي تقدم بموجبها الأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا بانتظام معلومات تتعلق بتلك الاجتماعات وغيرها من المعلومات المتصلة بأنتاركتيكا.

وقبل أن نشرع في البت في مشروع القرار، أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات عامة بشأن هذا البند.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال، الوارد في الوثيقة A/60/222. ويقدم التقرير سرداً مفيداً وتفاصيل بشأن الأنشطة والتطورات المتعلقة بأنتاركتيكا التي تضطلع بها الأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا، ونظام معاهدة أنتاركتيكا والأطراف الدولية المختلفة منذ آخر مرة ناقشت فيها الجمعية العامة هذا البند في دورتها السابعة والخمسين، في عام ٢٠٠٢.

إننا بالتأكيد نشعر بالامتنان لأنه ما زالت هناك درجة أكبر من الشفافية والمساءلة من جانب الأطراف الاستشارية فيما يتعلق باجتماعاتها وأنشطتها والتطورات المتعلقة بأنتاركتيكا. ووفدي يشيد بجميع هذه الأطراف للتعاون الذي واصلت تقديمه لبقية المجتمع الدولي بتبادل المعلومات في ذلك الصدد، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٥١/٥٧. وأكد هذا التبادل للمعلومات على أهمية الاعتماد المتبادل والصلة بين أنتاركتيكا وبقية العالم، وخاصة الدور الهام لأنتاركتيكا في النظام البيئي العالمي. ونناشد جميع البلدان والمنظمات والأفراد المهتمين مواصلة عملهم القيِّم في ذلك الصدد. ونهيب بجميع الجهات المهتمة التأكد من اتخاذ ترتيبات

لضمان تقاسم الفوائد الناجمة من ذلك العمل مع جميع بلدان العالم وشعوبه.

وما فتئ وفدي يسلم بالأهمية الخاصة لأنتاركتيكا وبأهمية المحافظة على بيئتها الأصلية، تحقيقاً للمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء، من أجل السلام والأمن. ونشعر بالارتياح لأن هناك الآن درجة أكبر من الاهتمام والوعي بين المجتمع الدولي بشأن الموضوع منذ إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين، في عام ١٩٨٣.

ونشعر بالارتياح بصفة خاصة لأن المجتمع الدولي اعترف بالأهمية العالمية لهذا التخم الأخير بسبب صلته الأصلية وتفاعله مع محيطات العالم وغلافه الجوي الذي يؤثر على النظام البيئي العالمي بأسره.

وتتصل سلامة أنتاركتيكا بشكل غير مباشر بسلامة الكوكب وبرفاه البشرية. ونظراً لتزايد التأثير الضار لتغير المناخ عالمياً، كما يدلل عليه، في جملة أمور، تواتر وقوع الكوارث الطبيعية، ينبغي لنا جميعا أن نسعى جماعياً من أجل ضمان حماية بيئة أنتاركتيكا والمحافظة عليها إلى الأبد.

ويود وفدي أن يشدد مرة أخرى على أنه، لمصلحة البشرية جمعاء، ينبغي أن يقتصر استخدام أنتاركتيكا على الأغراض السلمية إلى الأبد، وينبغي ألا تصبح ساحة أو موضوعا للخلاف الدولي.

ونظل على اقتناع ثابت بأن إدارة أنتاركتيكا واستخدامها ينبغي أن يتم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وصوناً للسلام والأمن الدوليين ولمصلحة تعزيز التعاون الدولي لما فيه خير البشرية قاطبة.

ونرى أن الأمم المتحدة، بوصفها الهيئة التمثيلية العالمية بما لديها من شبكة الوكالات المتخصصة، تشكل السلطة المثلى لرصد وإدارة وتنظيم مختلف الأنشطة العلمية وغير العلمية في أنتاركتيكا. ومع ذلك، نرحب بتوسيع نطاق التعاون في مختلف المجالات بين نظام معاهدة أنتاركتيكا، والآليات ذات الصلة والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام. ونود أن نشيد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يضطلع بدور لا غنى عنه، لعمله المستمر من أجل ضمان الاستدامة البيئية لأنتاركتيكا من خلال برامجه للحفظ والإدارة والرصد.

إن نفاذ بروتوكول مدريد المعني بمعاهدة أنتاركتيكا للحماية البيئية في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ قد نظم الأنشطة البشرية في أنتاركتيكا، جزئياً، ليزيد بذلك من حماية بيئة أنتاركتيكا والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها والمحافظة عليها.

وبالرغم من عدم وجود آلية خاصة لتنفيذ البروتوكول وضرورة مواصلة تعزيزه، فهو يعد مرحلة هامة في الجهود المبذولة لحماية بيئة القارة البكر والمحافظة عليها. ويؤكد وفدي مجددا أن الوقف الاختياري لمدة خمسين عاما الذي يفرضه البروتوكول على التنقيب والتعدين في أنتاركتيكا بدءا من عام ١٩٩٢ ينبغي أن يشكل الخطوة الهامة الأولى صوب الحظر الدائم للتعدين في القارة. ويساور وفدي القلق من عدم وفاء جميع الأطراف بشروط الإبلاغ عملا بالمادة ١٧ من البروتوكول، ومن ثم نحث تلك الأطراف على عمل ذلك دون تأخير. ونرجو أن يتم الوفاء بهذا الحكم وفاء كاملا في المستقبل.

ورغم ذلك، يعرب وفدي عن ترحيبه بزيادة المشاركة النشطة من الأطراف الاستشارية، ولا سيما في لجنة حماية البيئة المنشأة بموجب بروتوكول مدريد. ونرجو أن تواصل الأطراف الاستشارية كفالة المزيد من تكثيف أعمال اللجنة لحفظ القيمة الجوهرية للقارة ومواصلة تعزيز روح التعاون ومبادئه في أنتاركتيكا، مع التركيز على حماية بيئة

أنتاركتيكا وعلى المبادئ البيئية للبروتوكول. وندعو الأطراف الاستشارية أيضا إلى مواصلة تنفيذ التزاماتها بموجب معاهدة أنتاركتيكا وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، تمشيا مع مقاصد الميثاق ومبادئه.

ولا يزال وفدي يشعر بالقلق من أن الأطراف الاستشارية لم تتناول بعد بشكل كامل مسألة المسؤولية عن الضرر البيئي الذي يلحق بأنتاركتيكا. ومع أننا مسرورون للتقدم الذي تحقق في المفاوضات ولاعتماد الملحق السادس لبروتوكول مدريد، المتعلق بالمسؤولية الناشئة عن حالات الطوارئ البيئية، في الاجتماع الاستشاري الثامن والعشرين لأطراف معاهدة أنتاركتيكا، المعقود في استكهولم في حزيران/يونيه الماضي، فإننا نرى زيادة تعزيز الأحكام الواردة فيه وتوسيع نطاقها لضمان تناول مسألة المسؤولية على نحو شامل. وإلى أن تسدّ تلك الثغرات، سيعتبر بروتوكول مدريد ناقصا. ومن شأن إنشاء نظام دقيق ملزم قانونا أن يشجع على الامتثال ويضمن المساءلة بضمان وجود آلية لتحديد المسؤولية عن أي أضرار بيئية قد تقع. ونحث الأطراف الاستشارية على اتخاذ التدابير الضرورية على وجه السرعة لتحقيق بدء نفاذ المرفق السادس للبروتوكول في وقت قريب. وسيمثل تحقيق ذلك الهدف دليلا حقيقيا آخر على التزام الأطراف الاستشارية بحماية البيئة وحفظها في أنتاركتيكا.

وترتبط بذلك مسألة السياحة، التي نمت بدرجة هائلة في أنتاركتيكا خلال الفترة قيد الاستعراض، على النحو الذي تصفه الفقرات من ١٠٦ إلى ١١١ من تقرير الأمين العام. ومع اعترافنا بدور صناعة السياحة في الترويج لأنتاركتيكا باعتبارها محمية العالم الطبيعية، يساورنا القلق بشكل خاص إزاء التأثير الذي تحدثه أنشطة السياحة البرية، وهي آخذة في الازدياد. فتلك الأنشطة تهدد بشكل مباشر بيئة القارة الهشة أكثر مما تفعل الأنشطة السياحية الأخرى. ومما يزيد في تفاقم الحالة تشييد هياكل أساسية دائمة وشبه دائمة لدعم أنشطة السياحة البرية. وتزيد تلك الحالة بدون شك الأثر الذي تلحقه ببيئة أنتاركتيكا والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها. وبالنظر إلى ذلك التطور، وتقديرا للدور الذي تؤديه الرابطة الدولية لمنظمي الرحلات إلى أنتاركتيكا في رصد الأنشطة السياحية في القارة، نرى أن يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة السياحة العالمية في وضع إطار لكفالة تنظيم الأنشطة السياحية في أنتاركتيكا ورصدها على نحو فعال.

ومن الأدلة على زيادة اهتمام بلدي واشتراكه خلال نصف العقد الماضي فيما يتعلق بأنتاركتيكا، ولا سيما في مجال البحث العلمي، رحلة كان على رأسها رئيس الوزراء الماليزي الأسبق تون مهاتير محمد في شباط/فبراير ٢٠٠٢. ومن خلال البرنامج الماليزي للأبحاث المتعلقة بأنتاركتيكا، الذي أنشأته أكاديمية ماليزيا للعلوم في عام ١٩٩٩، يضطلع العلماء وطلاب الدراسات العليا الماليزيون بأنشطة مختلفة للبحث العلمي لكي يدرسوا، في جملة أمور، الصلات وأوجه التشابه والاختلاف بين عمليات الغلاف الجوي والعمليات البيولوجية لبيئة أنتاركتيكا والبيئة المدارية. ويشترك أكثر من ٤٠ من علماء ماليزيا وطلاب الدراسات العليا فيها منذ عام ١٩٩٩ في أنشطة للأبحاث في أنتاركتيكا، وهي أقسى قارات العالم برودة وأعصفها رياحا وأشدها جفافا. وبالرغم من أن ماليزيا ليست إحدى الأطراف الاستشارية أو المتعاقدة في معاهدة أنتاركتيكا، يجري حاليا الاضطلاع بـ ١٥ مشروعا للأبحاث من جانب العلماء الماليزيين في هذه المنطقة. ويحدونا أمل في أن تسهم نتيجة عملهم الهام بشكل أو بآخر في الجهود المشتركة الرامية إلى النهوض بالفهم العلمي للمنطقة وكشف أسرارها.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للبلدان الأطراف الاستشارية، وخاصة الأرجنتين وأستراليا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والهند واليابان،

لما تقدمه من مساعدات قيمة لعلمائنا، بمقتضى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وبالمثل، نشعر بالارتياح لعرض الأطراف الاستشارية الأخرى تقديم المساعدة والتعاون، وسننظر في قبوله في المستقبل. ونرى أن هذا التعاون المجدي من شأنه أن يعزز كلا من الامتياز في العلوم والأبحاث العلمية، وبنفس الدرجة من الأهمية، التفاهم الدولي، الذي يجلب السلام الدائم والنوايا الحسنة والرخاء. ونرى أيضا أن رسالة السلام العالمي يمكن بالفعل تعزيزها من خلال العلوم.

ويود وفدي أن يسجل رسميا تقديره للأطراف الاستشارية لتوجيهها الدعوة إلى ماليزيا لمراقبة فعاليات اجتماعاتها السنوية منذ عام ٢٠٠٢. وفي هذا دليل إضافي على زيادة انفتاح الأطراف الاستشارية. ونرحب بذلك الانفتاح، الذي يبشر بالخير لمستقبل التعاون بين الأطراف الاستشارية والبلدان التي ليست أطرافا استشارية. ونعرب عن ارتياحنا لأن آلية الحوار والتعاون التي كونتها الأطراف الاستشارية والبلدان التي ليست أطرافا تشاورية في سياق الأمم المتحدة تعمل بشكل جيد وتأتي بنتائج ملموسة. ونتطلع بالتأكيد إلى قيام تعاون أوثق وأكثر إيجابية في السنوات المقبلة، من أجل كفالة أن تظل أنتاركتيكا محمية طبيعية مكرسة للسلام والعلوم، لما فيه نفع البشرية قاطبة.

وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن ترحيبه بإنشاء أمانة معاهدة أنتاركتيكا في بوينس أيرس وتفعيلها في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وقد جاء إنشاء الأمانة في وقت مناسب نظرا للزيادة في الأنشطة العلمية وغير العلمية المتعلقة بالقارة. فالواقع أن أنتاركتيكا لم تعد أرضا مجهولة. إذ تعرف الآن على نطاق واسع بأنها منطقة غير مستغلة مليئة، في جملة أمور، بالثروات البيولوجية، ومعمل هائل للاكتشافات العلمية الجديدة. والتنقيب البيولوجي، كما أبرز الأمين العام في الفقرتين ١١٢ و ١١٣ من تقريره، مسألة ناشئة، ونرى أن تنظيم ذلك القطاع ينبغي تعزيزه. ولدينا اقتناع بأن أمانة معاهدة أنتاركتيكا خليقة بأن ترصد جميع الأنشطة ذات الصلة في هذا الصدد وتنظمها وأن المساعدة والتعاون من الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا وفعالا في الجهود المبذولة في هذا الصدد. ونرجو أن تتصدى الأمانة أيضا لمسألة المحطات المهجورة وغير المأهولة التي تلوث نقاء الصورة الطبيعية للقارة القطبية الجنوبية. إضافة إلى ذلك، نرى أن بوسع الدول التي يهمها الأمر أن تفيد من العمل والأنشطة التي تقوم بها الأمانة. ونرجو أن يستمر تعزيز التعاون وتكثيفه بين الأطراف الاستشارية والمجتمع الدولي عن طريق أمانة المعاهدة.

واسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير وفدي لكم يا سيدي الرئيس لتقديمكم مشروع القرار A/C.1/60/L.60، المعنون ''مسألة أنتاركتيكا''، إلى اللجنة منذ أسبوع أو أكثر قليلا. ونحيط علما بأنكم قد أجريتم التعديلات الضرورية لاستكمال النص من الوجهة التقنية. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ اللجنة بالتعديلات التي يقترح وفدي، بعد مشاورات مع وفد السويد ممثلا للأطراف الاستشارية، إجراءها على الفقرتين ٤ و ٥ من منطوق مشروع القرار.

أما فيما يتعلق بالفقرة ٤ من A/C.1/60/L.60، فيقترح وفدي التعديلين التاليين. تدرج العبارة ''عن تلك الاجتماعات والأنشطة و ''بين العبارة'' والدول المهتمة بالأمر بمعلومات'' وعبارة ''عما يجري من تطورات''؛ كما تحذف العبارة الأخيرة في الفقرة، ''وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا متضمنا تلك المعلومات إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين في دورتها الثالثة والستين''.

وفيما يتعلق بالفقرة ٥، يقترح وفدي الاستعاضة بالعبارة ''تبقي المسألة قيد نظرها'' عن العبارة ''تدرج في

جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين البند المعنون ''مسألة أنتاركتيكا''.

والتعديلات المقترحة للفقرتين ٤ و ٥ تشكل، في مضمونها، إبداء لرغبة وفدي في تأييد نص وروح ما قررته الجمعية العامة في الفقرة ٣ (أ) من مرفق قرارها ٣١٦/٥٨. ويذكر الممثلون أن القرار الوارد في تلك الفقرة الفرعية ينص على أن، ''تولي كل لجنة من اللجان الرئيسية اهتماما خاصا لترشيد جداول أعمالها المقبلة، وذلك بالنظر في البنود مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات، وبتجميعها وحذف بعضها''.

وإضافة إلى ذلك، يؤمن وفدي بأن حذف العبارات الأخيرة من الفقرة ٤ يمكن اعتباره إسهاما صوب تخفيض الحجم الكبير للوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة، وهو الأمر الذي تمت الإشارة إليه مرارا وتكرارا في الدورات السابقة للجمعية العامة، وكان آخرها في الفقرة ٦ من مرفق القرار ٣١٦/٥٨.

ويأمل وفدي أن تحظى التعديلات التي اقترحتها من فوري لمشروع القرار A/C.1/60/L.60 بموافقتكم، سيدي الرئيس، وموافقة الدول الأعضاء. ونأمل أن يعتمد مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفويا، فورا بتوافق الآراء، ونتطلع بالتأكيد إلى هذا الاعتماد.

أخيرا، يؤمن وفدي بأن مناقشة الجمعية العامة بشأن مسألة أنتاركتيكا توفر منتدى يمكن لمن هم داخل نظام معاهدة أنتاركتيكا أو خارجه أن يشاركوا في حوار ذي مغزى وأن يتبادلوا المعلومات عن القارة. وينبغي زيادة تعزيز تلك العملية لضمان خدمة أفضل مصالح البشرية. وسنواصل السعي إلى ضمان أن تظل أنتاركتيكا إلى الأبد تراثا مشتركا للبشرية وأن تعود ملكيتها للمجتمع الدولي.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا.

لقد ظلت معاهدة أنتاركتيكا نافذة منذ أكثر من ٤٠ عاما. وضمن الدول الـ ٤٥ المشاركة في المعاهدة، تحظى ٢٨ دولة بمركز الطرف الاستشاري، بالدرجة الأولى بحكم الأنشطة البحثية العلمية المؤهلة التي تجريها في أنتاركتيكا. واعتمدت الأطراف الاستشارية عددا من التدابير لتوفير الإدارة الفعالة لأنتاركتيكا ولضمان أن تبقى القارة مكرسة للسلام والعلم والتعاون الدولي.

ويسرني أن أبلغ اللجنة ببعض التطورات الهامة التي حصلت في هذا المجال خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وستجد الوفود سردا أكثر تفصيلا لهذه التطورات في نص الصيغة الكاملة لهذا البيان، الذي يجري تعميمه الآن.

ومنذ أن تناولت الجمعية العامة مسألة أنتاركتيكا لآخر مرة، في عام ٢٠٠٢، جرى تعزيز معاهدة أنتاركتيكا بقدر أكبر. وعلى سبيل المثال، منحت أوكرانيا مركز الطرف الاستشاري في عام ٢٠٠٤. وكما سمعنا من فورنا، دعيت ماليزيا إلى أن تراقب الاجتماعات الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا.

إن النجاح والتطور المستمر لمعاهدة أنتاركتيكا يمكن أن يعزى بدرجة كبيرة إلى العمل المضطلع به من خلال الاجتماعات الاستشارية السنوية لمعاهدة أنتاركتيكا. وخلال فترة الأعوام الثلاثة الماضية، عقدت اجتماعات في مدريد وكيب تاون واستوكهلم. وفي جميع تلك الاجتماعات، اتخذت خطوات هامة لتعزيز الإطار التنظيمي لأنتاركتيكا، بهدف حماية بيئة أنتاركتيكا والنظم الإيكولوجية المعتمدة عليها والمرتبطة بها.

وفي اجتماع مدريد تم الاتفاق على إنشاء أمانة لمعاهدة أنتاركتيكا في بوينس آيرس، وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أساس حساب تكاليف الأمانة وقسمة تلك التكاليف. كما اعتمد الاجتماع اتفاقا للمقر والموظفين والنظم المالية للأمانة.

وفي اجتماع عام ٢٠٠٤ في كيب تاون، عين السيد يان هوبر ممثل هولندا أمينا تنفيذيا، وأصبحت الأمانة تعمل في بوينس آيرس في أيلول/سبتمبر من ذلك العام. وأنشأت الأمانة موقعا على شبكة الانترنت حيث يمكن للأطراف المهتمة أن تحصل على معلومات شاملة عن أنتاركتيكا، بما في ذلك وثائق الاجتماعات الاستشارية الأخيرة لمعاهدة أنتاركتيكا.

بعد ١٣ عاما من المفاوضات تم في الاجتماع الاستشاري لمعاهدة أنتاركتيكا الذي عقد هذا العام في استوكهلم تحقيق نجاح باهر بشأن المسألة المعقدة، مسألة المسؤولية عن التعويض عن الأضرار اللاحقة بالبيئة. واعتمد الاجتماع المرفق السادس الهام للبروتوكول الملحق بمعاهدة أنتاركتيكا بشأن حماية البيئة، المعنون ''المسؤولية عن التعويض عن الأضرار الناجمة عن حالات الطوارئ البيئية''. والهدف من مرفق استوكهلم الجديد هو منع وقوع حالات الطوارئ البيئية في أنتاركتيكا. وبالرغم من ذلك، إذا وقعت حالة طوارئ بيئية، يجب على المشغّل الذي يسبب الضرر أن يتخذ تدابير لتقليل الضرر إلى أدنى حد واحتوائه. وستترتب التزامات مالية على الإخفاق في ذلك.

وكانت المفاوضات معقدة لأنها انطوت على قواعد القانون الدولي فضلا عن القانون الوطني مثل قانون الضرر والقانون الإجرائي وقانون التأمين. ويستند مرفق استوكهلم، جزئيا، إلى مسؤولية كل مشغل عن أي إخفاق في اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة للاستجابة، وجزئيا، إلى تعاون جميع الدول المعنية بعد وقوع حالة طوارئ بيئية. وسيدخل الصك الجديد الملزم قانونا حيز النفاذ حينما توافق عليه جميع الدول التي كانت تحظى بمركز الأطراف الاستشارية عند اعتماد المرفق. وسيُجرى تقييم سنوي بغية تشجيع الأطراف على الموافقة على المرفق.

في الأعوام الأخيرة حصلت زيادة مطردة وتنوع في السياحة في أنتاركتيكا. ففي عام ٢٠٠٤، على سبيل المثال، قام تقريبا ٣٠ ٠٠٠ سائح محمولين بالسفن بزيارة للقارة. وبعث ذلك على قلق متزايد حيال البيئة، مثله مثل الاتجاه نحو استخدام سفن أكبر للركاب، العديد منها لم يصمم بما يتناسب مع ظروف الجليد في أنتاركتيكا. ومنذ اجتماع مدريد لعام ٢٠٠٣، أصبحت السياحة على قمة جدول الأعمال بسبب تأثيراتها السلبية المحتملة على قارة أنتاركتيكا.

وتقوم الأطراف في المعاهدة برصد وثيق للسياحة ونتائجها. وعقد اجتماع لفريق خبراء معني بالسياحة تابع لمعاهدة أنتاركتيكا في ترومسو، النرويج، في عام ٢٠٠٤ بغية دراسة مسائل مثل سياحة المغامرات؛ ومراقبة البيئة؛ والسلامة والاكتفاء الذاتي، بما في ذلك البحث والإنقاذ والتأمين والولاية القضائية والتنظيم الذاتي للصناعة؛ وإجراء تحليل للإطار القانوني القائم، بما في ذلك تحديد الفجوات. وكان من النتائج الرئيسية للاجتماع توصل الأطراف إلى اتفاق بأنه، في إطار نظام معاهدة أنتاركتيكا، تتطلب مسألة الإطار التنظيمي للسياحة والأنشطة غير الحكومية في أنتاركتيكا إيلاء المزيد من النظر فيها. وبينما اتفقت الأطراف في المعاهدة على أن هناك ميزة في إنشاء اتحاد قوي للصناعة لضمان معايير عليا بين أعضائه، فقد تم التشديد على أن إنشاء إطار تنظيمي للسياحة في أنتاركتيكا يشكل مسؤولية أولية لأطراف المعاهدة.

وفي تطور هام، اعتمد اجتماع كيب تاون التدبير ٤، الذي يقتضي التأمين والتخطيط لحالات الطوارئ للسياحة والأنشطة غير الحكومية الأخرى في منطقة معاهدة أنتاركتيكا. وفي آخر اجتماع، اعتمدت الأطراف أيضا مبادئ توجيهية للموقع لعدد من المواقع التي يزورها السياح. ويقصد بتلك المبادئ التوجيهية توفير وصفات إدارية محددة لتلك المواقع. ويجري فريق خاص للاتصال بين الدورات معني بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالمواقع المزيد من الاستعراض للمسألة.

وما انفكت حماية البيئة تشكل دائما موضوعا محوريا للتعاون بين أطراف المعاهدة. وتشكل قارة أنتاركتيكا أكبر محمية طبيعية لنا. ويمكن لأنتاركتيكا أن تمنحنا تصورا فريدا ومعرفة فيما يتعلق بالاتجاهات والأخطار البيئية العالمية اليوم.

لقد دخل بروتوكول معاهدة أنتاركتيكا بشأن حماية البيئة حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وابتداء من حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بلغ عدد أعضاء لجنة حماية البيئة ٣٢ عضوا، وخلال الفترة قيد الاستعراض، صدقت رومانيا وكندا والجمهورية التشيكية على البروتوكول.

وبعد ثمانية أعوام من العمل، أصبحت اللجنة الهيئة الاستشارية الأولية المعنية بالمسائل البيئية في إطار نظام معاهدة أنتاركتيكا. لقد استجاب الاجتماع الاستشاري لأطراف معاهدة أنتاركتيكا، على سبيل المثال، لمشورة اللجنة وطلب إلى المنظمة البحرية الدولية أن تدرس الطرق التي يمكن بها تقييد استعمال السفن لزيت الوقود الثقيل في مياه أنتاركتيكا.

ومن الجهات الفاعلة الهامة في منظومة معاهدة أنتاركتيكا اللجنة العلمية للبحوث الخاصة بأنتاركتيكا ومجلس مديري البرامج الوطنية لأنتاركتيكا، بصفتهما معينين رسميا كمراقبين للاجتماع الاستشاري لأطراف المعاهدة. فاللجنة العلمية للبحوث تنسق الأبحاث العلمية التي تقوم بها البرامج الوطنية لأنتاركتيكا، ومجلس مديري البرامج الوطنية يقدم المشورة لمنظومة المعاهدة بشأن الأبحاث العلمية والحماية البيئية.

واتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية لأنتاركتيكا عنصر هام في منظومة معاهدة أنتاركتيكا. وتغطي الاتفاقية مجموعة عريضة من المسائل المتعلقة بمصائد الأسماك وإدارة المحيطات. ومن أهم هذه المسائل محاولات كبح صيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، ولا سيما أسماك المنشار التي تدر مكاسب كثيرة، من خلال مجموعة واسعة النطاق من التدابير، تشمل تعزيز عمليات التفتيش على الموانئ وإدراج السفن في القائمة السوداء. ومن الجدير بالتنويه بنوع خاص أن الاتفاقية أنشأت نظاما مركزيا لرصد السفن عن طريق السواتل وبرنامجا لتوثيق كميات الصيد وتواصل تطويرهما لتعقب التجارة الدولية في أسماك المنشار. ورغم ذلك، لا يزال هذا الصيد غير المشروع في مياه أنتاركتيكا والمناطق المجاورة لها مستمرا. وقد انضمت أطراف معاهدة أنتاركتيكا إلى الاتفاقية في إدانة هذه الممارسات غير القانونية، ومعظمها تقوم به سفن تحمل ما يطلق عليه أعلام عدم الامتثال. ولدعم الاتفاقية، تدعو أطراف معاهدة أنتاركتيكا هنا دول تلك الأعلام إلى ضمان أن تتصرف سفنها بشكل مسؤول داخل المياه التي تنظمها الاتفاقية، وفقا للتدابير التنظيمية المحددة لتلك المنطقة.

أما التنقيب البيولوجي في أنتاركتيكا، أي البحث عن أصول بيولوجية واستخلاص خواصها الوراثية، فيناقش في الاجتماعات الاستشارية لأطراف معاهدة أنتاركتيكا. وفي القرار ٧ (٢٠٠٥)، الذي اتُخذ في اجتماع عام ٢٠٠٥، يوصى بأن تشجع الأطراف حكوماتها على الاستمرار في إبقاء مسألة التنقيب البيولوجي في منطقة معاهدة أنتاركتيكا قيد استعراضها، وتبادل المعلومات والآراء سنويا فيما يتعلق بتلك المسألة.

وقد كان نجاح السنة الجيوفيزيائية الدولية ١٩٥٧-١٩٥٨ من أهم العوامل التي أدت لبدء المفاوضات بشأن ما أصبح معاهدة أنتاركتيكا في عام ١٩٥٩. ونحن الآن على مشارف مبادرة ستحتفل بمرور ٥٠ عاما على السنة الجيوفيزيائية الدولية وينتج عنها استثمارات ضخمة إضافية في مجال التعاون الدولي في المناطق القطبية. وستقع السنة القطبية الدولية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وقد أطلقت المنظمة العالمية

للأرصاد الجوية السنة القطبية الدولية التي تتلقى الدعم من جميع الجهات. وستكون السنة ثنائية القطبية في طابعها، تدرس السمات المتناقضة لمنطقة القطب الشمالي وأنتاركتيكا وارتباطاتها الهامة بالبيئة العالمية. ونعتبر إقامة السنة القطبية الدولية جيدة التوقيت وهامة، ونرى أنه ينبغي تقديم تقرير لهذه المنظمة عن النتائج التي تتوصل إليها.

ومنظومة معاهدة أنتاركتيكا عملية دائمة التطور. والمعاهدة وبروتوكولها البيئي مفتوحان للانضمام إليهما من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة. وتشترك الأطراف في التزامها المخلص والقوي بكفالة بقاء بيئة أنتاركتيكا الحساسة محمية واستعمالها مقصورا على الأغراض السلمية، مع التركيز بصفة خاصة على التعاون العلمي. ويمثل ملحق استكهولم عن المساءلة خطوة للأمام صوب تحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/60/L.60، المعنون ''مسألة أنتاركتيكا''، بصيغته المعدلة شفويا.

وأقترح أن تعتمد اللجنة بتوافق الآراء مشروع القرار A/C.1/60/L.60، بصيغته المعدلة شفويا.

اعتُمد مشروع القرار *A/C.1/60/L.60* بصيغته المعدلة شفويا بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا الذي يرغب في الكلام تعليلا لموقفه من مشروع القرار الذي اعتُمد من فوره.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم ثانية يا سيدي الرئيس على عرضكم مشروع القرار A/C.1/60/L.60. ويسر وفدي أن اللجنة استطاعت ثانية أن تعتمد بتوافق الآراء مشروع قرار في هذا الموضوع، بصيغته المعدلة شفويا من جانب وفدي. كما يود وفدي أن يعرب عن تقديره لوفد السويد، الذي يمثل الأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا، لما أبداه نحونا من تعاون في العملية الاستشارية، وكذلك للبلدان الأطراف الاستشارية. ويسرنا أيضا دعم الدول الأعضاء لمشروع القرار.

وأود التنويه بهذه المناسبة إلى أن أول من أشار إلى مسألة أنتاركتيكا في الجمعية العامة، وكان ذلك في عام ١٩٨٢ خلال الدورة السابعة والثلاثين، هو رئيس وزراء ماليزيا آنذاك، مهاتير محمد. وأود أن أقتبس بعض النقاط البارزة من خطابه في أثناء المناقشة العامة في تلك الدورة.

''لقد حان الوقت لتركز الأمم المتحدة اهتمامها على .. أنتاركتيكا. ومن ثم فإن عددا من البلدان ... انطلق يدعي لنفسه ملكية شرائح ضخمة من أنتاركتيكا. ... ولكن واقع الأمر ما زال أن تلك الأراضي غير المأهولة لا تنتمي قانونا إلى مكتشفيها، تماما كما أن الأراضي المستعمرة لا تخص القوى الاستعمارية. ذلك أن تلك الأراضي غير المأهولة، شأنها شأن البحار وقاع البحار، مملوكة للمجتمع الدولي. والبلدان التي تدعيها لنفسها الآن يجب أن تتخلى عنها إما لتدير تلك الأراضي الأمم المتحدة أو ليعمل شاغلوها الحاليون بمثابة أمناء نيابة عن دول العالم. واستغلال موارد أنتاركتيكا الآن باهظ التكلفة والتكنولوجيا ليست متاحة بعد، ولكن اليوم سيأتي حين تستطيع أنتاركتيكا أن تزود العالم بالأغذية والموارد الأخرى اللازمة لتنميته. وتقتضي أبسط العدالة أن يفيد هذا الاستغلال الدول الفقيرة بقدر ما يفيد الدول الغنية.

''... وندرك أن معاهدة أنتاركتيكا، التي أبرمها عدد قليل من الدول ... تنص على التعاون بينها لأغراض البحث العملي وتحظر القيام بأنشطة غير سلمية. ومع أن هناك بعض الميزات في هذه

المعاهدة، فهي تشكل رغم ذلك اتفاقا بين نخبة من الدول ولا تمثل المشاعر الفعلية لأعضاء الأمم المتحدة أو مطالبهم العادلة. ويتطلب الأمر اتفاقا ... جديدا حتى لا تحول الأقاصيص التاريخية إلى حقائق لتأكيد ادعاءات الملكية''. (A/37/PV.10، الفقرتان ٣٦ و ٣٧)

وقد صدرت كلمات رئيس وزراء بلدي في ذلك الوقت منذ ٢٣ عاما في ظل خلفية شديدة الاختلاف عن اليوم. ورغم ذلك، ما زال الكثير مما قاله آنذاك ذا صلة اليوم، رغم الاعتراف بأنه تم قطع خطوات كبيرة في مجالات أخرى هامة تتصل بأنتاركتيكا. وتستدعي الظروف السائدة حاليا فيما يتعلق بمسألة أنتاركتيكا تعديلا لنهج المجتمع الدولي، مع مراعاة الصلات بين التنمية بما فيها التنمية الاجتماعية، وبين السلام والأمن، في سعينا المشترك لرسم مسارنا في المستقبل.

ويعرب وفدي عن ارتياحه الشديد لأن المجتمع الدولي أصبح الآن أكثر وعيا بالأهمية الخاصة لقارة أنتاركتيكا وأكثر إحساسا بالقلق بشأنها. وما زال يراودنا الأمل في أن تستمر المحافظة على أنتاركتيكا بوصفها إرثا مشتركا للبشرية. وسنحاول أن نكفل إبقاء الأمم المتحدة مسألة أنتاركتيكا قيد نظرها، ونقف على أهبة الاستعداد لمناقشة هذا الموضوع في الدورات القادمة للجمعية العامة، عند الاقتضاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وبذلك اختتمت اللجنة الأولى نظرها في البند ٨٨ من جدول الأعمال.

البند ١١٦ من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود بالنسبة لهذا البند، أن أوجه انتباه الوفود إلى الوثيقة A/C.1/60/1، وتحديدا إلى الشرح التالي الوارد في الفقرة ٢٣: ''قررت الجمعية العامة أن تحيل البند ١١٦ أيضا إلى جميع اللجان الرئيسية لغرض وحيد هو النظر في برنامج العمل المؤقت لكل منها واتخاذ قرار بشأنه''.

وقد تم تعميم مشروع برنامج عمل مقترح للدورة المقبلة على كل الوفود لتنظر فيه. وربما لاحظ الممثلون تغييرا واحدا مقارنة ببرنامج العمل والجدول الزمني لهذا العام. وبعد المشاورات التي أجريتها مع رئيس اللجنة الرابعة، تم الاتفاق على أن اللجنتين الأولى والرابعة كلتيهما ستبدآن أعمالهما في الأسبوع الأول، بالتسلسل، كما فعلتا دائما في الماضي. ولكن اللجنة الرابعة وافقت على السماح للجنتنا بعقد الجلسات في صباح وبعد ظهر يومي الاثنين والثلاثاء من الأسبوع الثاني. وذلك التغيير الطفيف موضح في مشروع برنامج العمل المعروض على الممثلين. وسيجري، طبعا، وضع الصيغة النهائية لمشروع البرنامج ذاك وسيصدر بصيغته النهائية قبل أن تبدأ اللجنة أعمالها الموضوعية في دورتها المقبلة.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): وفدي على علم بالمشاورات التي سبق أن أجريتموها، سيدي، لا سيما مع رئيس اللجنة الرابعة. ومع ذلك، نقترح بذل جهد إضافي لقصر المناقشة العامة على الأسبوع الأول. وقد تم هذا العام تحقيق ذلك الهدف. بل إننا انتهينا من أعمالنا في عدة جلسات قبل الموعد المحدد. لذا اعتقد بأننا ينبغي أن نتمكن في السنة المقبلة من قصر المناقشة العامة على الأسبوع الأول إذا مارسنا الانضباط في استخدامنا لقائمة المتكلمين المتجددة. وبعبارة أخرى، قد لا تكون هناك حاجة إلى تعديل برنامجنا من حيث عدد الجلسات المخصصة. وقد يكون من المفيد استبعاد الحاجة إلى مواصلة المناقشة العامة يوم الاثنين الموافق ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أجيب بإيجاز على تعقيبات السفير دي ألبا ممثل المكسيك. إن وفدي لا يعارض قصر المناقشة العامة على أسبوع واحد، كما فعلنا في دورة اللجنة الأولى هذا العام. وقد خصصت سبع جلسات هذا العام للمناقشة العامة. ولا نعتقد بأن من المرغوب فيه مواصلة قصر عدد الجلسات المخصصة للمناقشة العامة، رغم أن بإمكاننا أن نستخدم القائمة المتجددة استخداما أفضل. وأعتقد، في نهاية المطاف، بأن عدد البيانات التي سيدلى بها هو الذي سيحدد طول المناقشة العامة. لذا يحبذ وفدي الإبقاء على عدد الجلسات المخصصة حاليا للمناقشة العامة.

السيد مير (كندا) (تكلم بالانكليزية): على غرار ما ذكره زميلي السفير دي ألبا ممثل المكسيك وممثل كوبا، أعتقد بأننا تمكّنا هذا العام بصورة تدعو إلى الإعجاب من قصر المناقشة العامة على الأسبوع الأول من دورتنا. وأعتقد بأننا ينبغي أن نسعى إلى كفالة أن نتمكن من فعل نفس الشيء العام المقبل. إلا أنني أعتقد بأن المسألة مسألة مرونة من جانب الرئيس واللجنة: إذا ما رأينا أننا بحاجة إلى جلسة سادسة أو سابعة، فينبغي عقدها. ولكن إذا انتهت المناقشة العامة قبل الموعد المتوقع، فينبغي لنا أن ننتقل إلى الجزء المواضيعي أو إلى مجالات أخرى مدرجة في مشروع البرنامج وأن نستفيد من الوقت، بدلا من أن نسمح بأن يذهب سدى. وبتلك الطريقة، سيتسنى التوفيق بين هذين الهدفين.

السيدة فرناندو (سري لانكا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، وأن أعرب عن كبير تقديرنا للطريقة الكفؤة التي أدرتم بها أعمالنا خلال دورة هذا العام. فقد أحرزتم الكثير بطريقة مرنة وسخية، وكانت إدارتكم للوقت فعالة جدا. ولم تقاطعوا أي متكلم في المناقشة العامة، حتى عندما تجاوزت البيانات الوقت المحدد. لذا اعتقد بأن تحليكم بالمرونة والطريقة التي أدرتم بها جلساتنا ساعدانا.

تتعلق تعقيباتي بالترتيبات التي أفضت إلى المناقشة المواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض مشاريع القرارات والنظر فيها في وقت مبكر. وقد سعينا، مع العديد من الوفود الأخرى، إلى تلبية طلبكم، سيدي، عندما طلبتم منا عرض مشاريع القرارات مع سير العمل. ولكن في بعض الحالات تم عرض مشاريع القرارات قبل الموعد المحدد لتقديمها إلى اللجنة وقبل أن يتم طبعها وإصدارها. ويبدو لي أن ذلك كان مشكلة فنية بعض الشيء، وأقترح أن نتولى في العام المقبل، إذا كان ممكنا، عرض مشاريع القرارات بعد الأجل المحدد لتقديمها، وعلى نحو مثالي، بعد أن يتم إصدارها بالفعل وبعد أن تكون النصوص معروضة على اللجنة.

السيد لابيه (شيلي) (تكلم بالإسبانية): ما فتئ وفدي ينظر بارتياب إلى الطريقة الجافة المتكررة الأشبه بالطقوس الدينية التي ظلت المناقشة العامة تتطور بها على مر الزمن. إننا نفضل لو أنها اختصرت بأكبر قدر ممكن. وإذا كان أسبوع واحد أقصر مدة ممكنة، فلتقتصر المناقشة على أسبوع واحد. ونود لو أنها تأخذ وقتا أقل. ولكن من الواضح في هذا المجال أن النوايا الحسنة ينبغي أن تتناسب مع الواقع.

وتطرأ بعض الأفكار على الذهن. مثلا، يمكننا أن نستعيض عن البيانات الطويلة المرهقة بالتوزيع الإلكتروني للنقاط الأساسية الواردة في تلك البيانات. وبتلك الطريقة يمكننا أن نمضي قدما بأسرع ما يمكن نحو مناقشة مواضيعية تفاعلية. وقد قدمتْ مثالا لهذه المناقشة اجتماعات الدائرة المستديرة الممتازة في الجلسة العامة الرفيعة المستوى لرؤساء الدول أو الحكومات في هذه السنة، التي كانت ناجحة ومقبولة على نطاق واسع. وبالنظر إلى الخيارات الحالية، نفضل تقصير المناقشة العامة بحيث يمكن أن تختتم في الأسبوع الأول وإجراء التعديلات الإدارية اللازمة لتنفيذ تلك الفكرة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا نزال نؤيد زيادة الطابع التفاعلي للمناقشات إلى الحد الممكن.

السيدة مارتنيك (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): يعرب وفدي عن تأييده، سيدي الرئيس، لبرنامج عملكم المقترح. وفي ذلك السياق، نعرب عن شكرنا على حسن استخدام وقت اللجنة خلال الدورة الحالية. وفي ذلك الصدد، نفهم أن المرونة أساسية، من جانب الرئيس المقبل – الذي نأمل أن يقتدي بمثالكم – ومن جانب الأعضاء، الذين قدموا إسهاماتهم وكانوا مستعدين للإدلاء ببياناتهم في إطار هذه القائمة المتجددة والاستفادة الكاملة من خدمات المؤتمرات. ولذلك يقترح وفدي أن نتحلى بنفس المرونة – أو الإنسانية، كما قالت بعض الوفود – شريطة أن نتشارك في الهدف المتمثل في استخدام وقتنا ومواردنا على أفضل وجه.

ثانيا، يوافق وفدي على التعليقات بشأن المناقشة المواضيعية. ونحن نرى أن دورة هذه السنة كانت مفيدة في ذلك الصدد. وفي الوقت نفسه، نقر بأن الوفود تحتاج إلى المزيد من الممارسة في هذا النوع من المناقشة التفاعلية للاستفادة منها على أفضل نحو. وفي ذلك السياق، ندعو الوفود إلى العمل جاهدة لجعل ذلك القطاع أكثر ثمرة من خلال التفاعل.

أخيرا، فيما يخص التعليق على الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات وعلى عرضها، نرى أنه ينبغي للرئيس المقبل أن يتحلى بنفس المرونة التي أظهرتموها أنتم، سيدي، خلال الدورة الحالية.

السيد لاكي (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بالطريقة الرائعة التي أدرتم بها هذه الاجتماعات، وحفظكم للوقت وكل ما فعلتموه حتى الآن لإنجاح الدورة.

وأود أن أعلن عن تأييد وفدي للتعليقات التي أدلى بها ممثل شيلي، وخاصة فيما يتعلق بالنشر الإلكتروني للبيانات. وسيكون من الأفضل لو أمكن نشر البيانات إلكترونيا ثم أدرنا حولها المناقشات. ونعتقد أن هذا من شأنه أن يساعدنا على توفير الوقت، وهو قصير دائما. ويصح ذلك بوجه خاص في حالة الوفود الصغيرة، التي يتعين عليها القفز من لجنة إلى لجنة.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): كنت أنوي أن أفتح مناقشة بشأن هذه النقطة، ولكني أعتقد أن من الضروري التشديد على عدد من النقاط.

أولا، ليس لوفد المكسيك أي نية لتخفيض وقت المناقشة العامة. ونحن نتفهم النداء الذي توجهونه، سيدي الرئيس، إلى جميع الوفود لاستخدام الوقت بصورة معقولة. وهناك توصية بقصر المدة على ١٠ دقائق ولكن ليس هناك تحديد لعدد المتكلمين. وفي ذلك الصدد، نفهم تماما النقطة التي أوردها ممثل كوبا.

وكان القصد في بياني تخفيض الزمن من حيث أيام السنة، لا من حيث عدد دقائق الجلسات. ونعتقد أنه يمكن إجراء المناقشة العامة في أسبوع واحد. ففي هذه السنة كانت لدينا سبع جلسات مخصصة للمناقشة العامة، واستخدمنا ستة فقط. بل إن تلك لم تستخدم بالكامل. وكان لدينا وقت بلا عمل، عندما تعين على اللجنة تعليق أعمالها، رغم أن خدمات الترجمة الفورية وغيرها كانت متوفرة. وأعتقد أن التفكير في عقد سبع أو ثماني جلسات لم يغير الحالة الراهنة تغييرا كبيرا.

إن ما يغيرها هو أنه يُتوقع عقد جلستين في الأسبوع الثاني. ومن المؤسف أنه جرت العادة في اللجنة على أن تطلب الوفود الكلام في يوم معين للمناقشة وتوقِّع على ذلك. وإذا ما أجيز البرنامج كما هو، سيتعين على الأمانة

العامة أن تتعامل مع عدد كبير من طلبات الكلام خلال الأسبوع الثاني. وأود تحاشي تلك الحالة. وأعتقد أن خدمات المؤتمرات يمكنها التدبير لعقد ست أو سبع جلسات خلال الجزء الأول. وتلك هي الطريقة التي عولجت بها المسألة السنة الماضية. وهي لا تتطلب بالضرورة موافقة رئيس اللجنة الرابعة.

واقترح الحل المتمثل في تعديل برنامج العمل لينص على أن المناقشة العامة ستجري من ٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وليس ٩ أكتوبر، وإضافة حاشية تشير إلى أنه يمكن عقد جلسة أو جلستين إضافيتين خلال الأسبوع نفسه. وبتلك الطريقة سيكون من الواضح أن الجلسات الإضافية، إذا اقتضى الأمر، ستعقد خلال الأسبوع الأول. وبالطبع إذا لم تستطع خدمات المؤتمرات قبول الاقتراح، سيناقش الرئيس المقبل المسألة مع اللجنة وربما يمدد المناقشة العامة إلى الأسبوع الثاني.

وقبل أن أغادر المنصة، أود أيضا أثير نقطتين للتفكير، وليس لاتخاذ قرار. أعتقد أن البيان الذي أدلى به ممثل سري لانكا بشأن المناقشة الموضوعية كان وثيق الصلة بالموضوع. وأرى أنه ينبغي لنا إجراء مناقشة عن كيفية أفضل السبل للاستفادة من الجزء الموضوعي. وفي هذه السنة، أعتقد أنه بفضل قيادتكم الحكيمة، ظهرت فائدة ذلك الجزء وحيويته. ولكن لا يزال هناك مجال كبير للتحسن. وعلى وجه الخصوص، أعتقد أن من المهم جدا أن نعرف مقدما وقبل فترة الذين يمكن أن يُدعوا إلى المشاركة في تلك الأجزاء كضيوف حتى يتسنى للأمانة العامة وللوفود إجراء تعديلات للبرنامج بوقت كاف.

وأعتقد أن من المهم كذلك أن نبدأ بالنظر في مدى ملاءمة الخروج عن الفصل الصارم بين المناقشات المواضيعية وعملية اتخاذ القرارات. ففي حالات كثيرة، ربما نكون في وضع يمكننا من اعتماد القرارات في نهاية بعض المناقشات المواضيعية. وهذا لا يعني أن ذلك هو ما سيحدث دائما، ولكن ستكون ثمة إمكانية لاعتماد مشاريع القرارات الجاهزة في ختام بعض المناقشات، عوضا عن إرجاء البت في كل مشروع قرار حتى نهاية الدورة. وأعتقد أن تلك الممارسة تنفذ بشكل جيد في لجان أخرى، ولا أرى سببا يحول دون تطبيقها في اللجنة الأولى.

ومرة لأخرى، تلك أفكار ليس إلاَّ، وليست اقتراحات محددة ينبغي لنا إدراجها في المشروع. ومع ذلك، يمكننا أن نبدأ في بلورتها في العام القادم.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أقدم بعض التوضيحات بشأن الاقتراح بخصوص المناقشة العامة.

أولا، أود أن أؤكد مرة أخرى أن وفدي يرى أن المناقشة العامة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للجنة هذه. ولا نوافق على الملاحظات التي أبدتها بعض الوفود الأخرى التي ترى أن المناقشة – أو بعض البيانات – تبعث على الضجر أو عديمة الأهمية. فنحن نحترم كل البيانات التي يدلي بها كل الأعضاء خلال المناقشة.

ثانيا، يبدو لنا أن علينا مراعاة احتياجات الوفود الصغيرة. ففي حالات كثيرة، لا يمكن للوفود الصغيرة عمليا أن تتكلم إلا في المناقشة العامة. وكما نعلم، فإن المناقشة المواضيعية تجري في وقت واحد مع المرحلة الحاسمة للتفاوض بشأن مشروع قرار. ومن الواضح أن بعض الوفود تعلق أهمية أكبر على المشاركة في المشاورات غير الرسمية أو الثنائية. وعليه، فإن المناقشة العامة هي المرحلة التي يمكن فيها للدول الأعضاء، وبالأخص الوفود الصغيرة، أن تعلن مواقفها بشأن المواضيع قيد النظر.

ثالثا، لا اعتراض لدينا على أن تكون مدة المناقشة العامة أسبوع واحد فقط ما دمنا سنحترم ترتيبات العام الحالي، أي عقد سبعة اجتماعات في الأسبوع الأول، بالاتفاق المسبق مع رئيس اللجنة الرابعة. ونعتقد أن ذلك أمر ممكن. وأعتقد أيضا أن ذلك يأخذ بعين الاعتبار ما قاله ممثل كندا، فإن لم تستخدم الاجتماعات السبعة استخداما كاملا، يمكننا،بطبيعة الحال، أن ننتقل إلى مرحلة أخرى من عملنا. ولكن، من حيث المبدأ، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نبقي على ممارسة الاجتماعات السبع المكرسة للمناقشة العامة. وكما تذكر اللجنة، فقد جرى تقليص تلك الاجتماعات إلى سبعة، وكانت تلك المناقشة في الماضي تستغرق زهاء عشر اجتماعات. ولذلك، نعتقد أنه لن يكون من الحكمة أن نستمر في تخفيض عدد الاجتماعات المكرسة للمناقشة العامة.

السيدة أغاجانيان (أرمينيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على حسن إدارتكم لأعمالنا خلال المناقشة العامة، بتمكين البلدان من الإعراب عن الآراء التي ترى من المهم إطلاع الأعضاء عليها.

ويود وفدي أن يعرب عن تأييده لبرنامج العمل المقترح والجدول الزمني الذي قدمه الرئيس لكي ننظر فيهما. ونتفق مع الوفود التي ذكرت أن تخفيض مدة المناقشة العامة من سبعة اجتماعات إلى عدد أقل ليس مستصوبا في الوقت الحالي. ولأن هذا هو العام الثاني للتخفيض، فإن كثيرا من الوفود لا تزال في مرحلة التكيف مع الوضع. وعلاوة على ذلك، فإن كانت ذاكرتي صحيحة بالنسبة لاجتماعاتنا، فإن بلدانا كثيرة قد تكلمت في الأيام الأخيرة للمناقشة العامة. ولذلك، كان تخصيص الرئيس لاجتماعين يوم الاثنين ٩ تشرين الأول/أكتوبر مستصوبا إلى حد كبير، لاحتمال أن يكون هناك عدد كبير من المتكلمين في القائمة في ذلك اليوم. فإذا كان لنا أن ننتهي من العمل مبكرا أو لم يكن هناك العدد الكافي من المتكلمين، فلن تكون لدينا أي مشكلة في الانتقال إلى البند التالي في برنامج عملنا، بدون انقطاع أو إهدار للوقت المخصص للجنة.

وعلاوة على ذلك، وكوفد صغير، فإننا نعتقد أن من المستحيل عمليا البت في مشاريع قرارات عقب انتهاء المناقشة المواضيعية مباشرة. ومن واقع تجربتنا في اللجنة الأولى، فإن الجانب الأكبر من المشاورات والاجتماعات غير الرسمية يتم خلال الأسبوعين الثاني والثالث من دورة اللجنة هذه. وسيتعذر على الوفود الصغيرة حضور المناقشة المواضيعية والاجتماعات غير الرسمية إذا كان البت في مشاريع القرارات سيتم عقب المناقشة المواضيعية مباشرة. وبحسب فهمنا، فإن الأسلوب الذي نعقد به اجتماعاتنا، مع إجراء عملية البت خلال الأسبوع الأخير من دورة اللجنة، يتيح لنا الوقت الكافي للمشاركة في الاجتماعات غير الرسمية ثم الانضمام إلى كامل الأعضاء للبت.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): بداية، أشكركم، سيدي الرئيس، على برنامج العمل والجدول الزمني المقترحين، ونعتبرهما إسهاما ممتازا في عملنا خلال العام المقبل. ونؤيد اقتراحكم في هذا الصدد.

واسمحوا لي بأن أوضح نقطتين فيما يتصل ببعض المسائل قيد المناقشة. أولا، إن وفد مصر يعلق أهمية كبيرة على المناقشة العامة لا في اللجنة الأولى فحسب، وإنما في جميع اللجان والجمعية العامة أيضا. وبصراحة، فإننا نجد صعوبة في فهم كيف أن الوفود التي تطالب بمناقشة عامة أقل طولا في اللجنة الأولى، التي تتناول مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، هي نفسها التي طالبت بمناقشة عامة موسعة في اللجان الأخرى، مثلا عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية. وبصراحة، ذلك موقف نعجز عن فهمه. فإما أن نقر بأهمية المناقشة العامة أو لا.

وعليه، فإننا نؤيد اقتراحات الرئيس، والإبقاء على المناقشة العامة على حالها، أي أن تعقد على في سبعة اجتماعات. ولا نعتقد أن من الملائم في هذه المرحلة هنا اليوم أن نشغل أنفسنا بالتفاصيل الصغيرة فيما يتصل بالمناقشة العامة للعام القادم. فبرنامج العمل مؤقت ريثما نوافق عليه في العام القادم. أما بالنسبة للوقت الذي قد يتبقى من الاجتماعات المكرسة للمناقشة العامة وكيفية استخدامه، فأعتقد أن ذلك أمر يمكننا التوصل إلى اتفاق بشأنه في العام القادم بدون أن ننشغل بالمسألة هذه اليوم.

ونحن نوافق، بالطبع، مع الآراء المعرب عنها هنا فيما يختص بترشيد استخدام الوقت واستغلاله بصورة أفضل. ولكن، نظرا للأهمية والقيمة العالية التي نعقدها على المناقشة العامة، ولأنها فرصة بالغة الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء لطرح سياساتها بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار بطريقة شاملة، نعتقد أن من الأهمية بمكان عدم المساس بالمناقشة العامة.

وإذا كانت بعض الوفود لا تشعر بوجود حاجة إلى ذلك، فبإمكانها دائما أن تجعل بياناتها في المناقشة العامة قصيرة أو أن تختار أي بديل آخر تراه مناسبا. ولكننا نشعر بكل تأكيد بالأهمية البالغة للمحافظة على سلامة وقيمة المناقشة العامة. وفي رأينا تتجاوز المناقشة العامة كونها مجرد خطب بليغة.

السيدة المجالي (الأردن) (تكلمت بالانكليزية): أود أولا، أسوة بسائر المتكلمين، أن أهنئكم، السيد الرئيس، بإدارتكم الفعالة لوقت وعمل اللجنة خلال هذه الدورة.

ويود وفد بلدي القول إنه إذا كان النظام قد عمل بنجاح، فلا نعتقد في الواقع أن هناك حاجة لتغييره. وفيما يتعلق بالمناقشة العامة والوقت المخصص للمناقشات المواضيعية والتصويت، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للوفود التي تحدثت عن الحاجة إلى المحافظة على الوضع الحالي. ونؤيد بصفة خاصة البيانات التي أدلى بها ممثلو أرمينيا وكوبا ومصر. فالوفود الصغيرة لا يمكنها في الواقع أن تتكيف مع تغييرات كتلك التي اقترحتها وفود أخرى اليوم. ومرة أخرى، بما أننا تمكنا من الانتهاء في الوقت المحدد، وبما أن النظام عمل بنجاح في الواقع، وعلى النحو الذي أردناه، فلا توجد حاجة لإجراء أية تغييرات. وبالتالي، فإننا نؤيد البرنامج الذي عرضه الرئيس علينا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لنستعرض الحالة. ففي تصوري هناك ثلاثة أمور للمناقشة.

أعتقد أننا نتفق جميعا على توجيه دعوة في وقت مبكر للخبراء في العام القادم. وسأبذل قصارى جهدي لمعرفة الخبراء ولتقديم أسمائهم إلى خلفي، لكي يتسنى توجيه الدعوات إليهم في وقت مبكر. وسوف أعمل بنفسي وبالتعاون مع خلفي في العام القادم من أجل تلبية هذه الحاجة.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، أي الاقتراح القاضي بأن نتمكن من اتخاذ قرارات خلال المناقشة المواضيعية في العام القادم، فإنه اقتراح قيم. ولكن برزت مشكلة واحدة خلال مناقشة المقترحات مع الوفود، وهي أنه لا يمكننا اتخاذ قرارات في قاعة المؤتمرات رقم ٤. فسوف نحتاج إلى آلة تصويت لكي نتخذ قرارات. وإذا تمكنا من فصل مشاريع القرارات التي ستعتمد بالتوافق في الآراء عن مشاريع القرارات التي سيجري التصويت عليها، سنتمكن إذن من البت في القرارات خلال المناقشة المواضيعية. ولكن ذلك سيكون بالغ التعقيد ولن يكتب له التوفيق دائما. وسأنقل هذا الاقتراح القيم إلى خلفي بالإضافة إلى الشواغل بشأن المسألة اللوجستية، ولكنني أنصح اللجنة بأن تستبقي على الأسلوب الحالي في العام القادم على الأقل.

وفيما يتعلق بالمسألة الشائكة المتصلة بتوزيع الوقت المخصص، فقد أبلغنا رئيس اللجنة الرابعة بأن اللجنة سيكون أمامها عدد كبير من الالتماسات في العام القادم. وتبدأ اللجنة عملها كالمعتاد في يوم الأربعاء، وتعقد ثلاث جلسات فقط خلال الأسبوع الأول. ويبقى الملتمسون عادة في نيويورك خلال عطلة نهاية الأسبوع لكي يكملوا عملهم. ونظرا لتلك الحاجة العملية سأل رئيس اللجنة الرابعة عما إذا كنا مستعدين للتنازل عن جلستي الاثنين والثلاثاء، على أن تقوم اللجنة الرابعة ''بتعويضنا'' في الأسبوع الثاني. ونحن نتشاطر الموارد والتسهيلات مع اللجنة الرابعة، الأمر الذي يشكل سياقا غير مريح بالنسبة لنا. ولذلك لا أرى بديلا عن عقد جلستين إضافيتين في يوم الأربعاء ويوم الخميس أو الجمعة لكي يتم تخصيص سبع جلسات للمناقشة العامة خلال الأسبوع الأول.

وبإيجاز، أمامنا خياران: إما أن نستجيب لاحتياجات اللجنة الرابعة ونعقد جلستين مخصصتين للمناقشة العامة في أول يوم اثنين في فترة عملنا، مع الإدراك بطبيعة الحال بأنه إذا استوفى عدد المتكلمين في المناقشة العامة، فإننا سنتمكن من تخصيص جلسة أو جلستين للمناقشة المواضيعية، أو أن نبقي على سبع جلسات، خمسة منها خلال الأسبوع الأول وجلستان في يوم الاثنين التالي. وفي حال وجود اعتراض، سوف أبلغ رئيس اللجنة الرابعة بوجود صعوبات متعلقة بتلبية طلبه.

وببساطة، فإن السؤال هو: هل هناك حاجة جوهرية لعقد جميع الجلسات السبع خلال الأسبوع الأول من فترة عملنا. إن عليَّ أن أقبل بموقف اللجنة الأولى؛ وإذا اقتضى الأمر، أن أبلغ رئيس اللجنة الرابعة بأن لدينا صعوبات في تلبية رغبة لجنتهم. ولكن إذا كنا نستطيع أن نعقد خمس جلسات خلال الأسبوع الأول وجلستين في يوم الاثنين التالي، فسوف نتمكن من تلبية رغبة اللجنة الرابعة.

وفي نهاية المطاف فإن الأمر يتلخص في حقيقة واحدة: هل ينوي أي من الوفود العودة إلى العاصمة في نهاية الأسبوع الأول؟ إذا كان الأمر كذلك، فسوف نجد أنفسنا في الحالة نفسها التي تجد اللجنة الرابعة نفسها فيها، وبالتالي لن نتمكن من تقديم تنازل. ولذلك أود أن أفتح باب المناقشة حول هذه النقطة، أي هل بإمكاننا التنازل عن جلستين لصالح اللجنة الرابعة أم هل ينبغي لنا أن نعقد سبع جلسات خلال الأسبوع الأول.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): لا أريد أن أسبب مزيدا من التأخير لعملنا. وأود ببساطة أن أعرب عن تأييدي لاعتماد برنامج العمل كما عرضه الرئيس. ويمكننا أن نستعرض هذا البرنامج في العام القادم وأن نقرر فيما إذا كنا سنتمكن من العودة إلى أسبوع واحد من الاجتماعات مع مراعاة الإخطار اللازم بذلك.

وما أود أن أفعله هو أن أتقدم بمناشدة رسمية إلى الأمانة العامة بألا تقبل طلبات تسجيل متكلمين في نفس اليوم الذي تجري فيه المناقشة العامة. ولتكن لدينا فعلا قائمة متجددة للمتكلمين، بدون وقت غير مستثمر. ولا يوجد لديَّ اعتراض على المناقشة العامة أو على أي وفد يسجل اسمه في قائمة المتكلمين. ولكن بما إننا قررنا اعتماد القائمة المتجددة للمتكلمين في العام الماضي، أعتقد أن من الضروري تنفيذ ذلك القرار.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سأحاول أن أتكلم بإيجاز. فيما يتعلق بالقائمة المتجددة للمتكلمين، نحن نتفهم ما قاله ممثل المكسيك. ولكن بالنسبة لبعض الوفود، حيث يحضر مسؤولون كبار من العواصم للإدلاء ببيانات عامة، سيكون تحديد موعد الإدلاء بالبيان، وتحديد برامجهم بشكل عام أمرا صعبا إذا لم نتمكن من تأكيد موعد محدد لإدلائهم ببياناتهم. ولذلك أود أن

أسترعي انتباه الرئيس إلى هذا الأمر عندما يحيل إلى الأمانة العامة فكرة رفض قبول تاريخ محدد للإدلاء بالبيان.

وأود، وقد أخذت الكلمة، أن أغتنم الفرصة لكي أشكركم، السيد الرئيس، على دقتكم في توجيه أعمالنا. ونود أن نشجع الرئيس المقبل على أن يحافظ على نهجكم خلال الأسابيع الماضية فيما يتعلق باقتراح الجدول الزمني، بما في ذلك استخدام نظام الإضاءة، الذي نعتقد أنه كان فكرة جيدة. وأود أيضا أن أشكر الأمانة العامة على خدماتها لنا جميعا. وبطبيعة الحال، وكما هو الحال دائما، نود أن نعرب عن امتناننا على الخدمات الرائعة التي يقدمها المترجمون الفوريون.

السيد لاندمن (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يمكنني أن اتفق تقريبا مع كل ما قاله ممثل الولايات المتحدة. ولكنني أود أن استخلص مما قاله بعض الاستنتاجات التي تتماشى بوضوح مع ما قاله سفير المكسيك.

وإذا كان هناك في الواقع متكلمون قادمون من العواصم، وبطبيعة الحال ثمة قيود هناك، فإن ذلك أمر يمكن أن يأخذه الرئيس في الاعتبار. ولكنني أود أن أطلب من الرئيس ممارسة بعض التمييز في ذلك الصدد. وسيكون ذلك فقط في الحالات التي ننحرف فيها عن القائمة المتجددة للمتكلمين. وكما شهدنا في بعض الحالات، فإن ما يشكل في الواقع تبديدا للوقت هو إنهاء جلساتنا قبل الموعد المحدد عندما لا يبقى متكلمون في القائمة.

والاستنتاج الثاني الذي استخلصه من البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة هو أن من المهم جدا في الواقع أن نتمسك من حيث المبدأ بفكرة عقد مناقشة عامة في ظرف أسبوع. ولأغراض التخطيط، سيفرض ذلك بعض الانضباط على الوفود ويزودها بالفعالية حينما تناشد سلطاتها القدوم إلى نيويورك خلال تلك الفترة المحددة. وحالما نتخلى عن فكرة قصر المناقشة العامة على أسبوع واحد، فإننا حينئذ سنعيد عقارب الساعة إلى الوراء لفترة عامين.

وبعد أن استمعنا إلى جميع الذين تكلموا هنا، اعتقد أن الجميع مسرورون جدا عموما بالنهج الجديد الذي بدأ مؤخرا. وأعتقد أنه سيكون من المؤسف حقا لو خسرنا ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لدينا بند واحد للمناقشة، وليس لدينا سوى نصف ساعة. وأرى أن هناك اعتراضات فيما يتعلق بالتنازل عن جلستين للجنة الرابعة خلال الأسبوع الأول من عملنا. وبالتالي سأرجع إلى رئيس اللجنة الرابعة لمناقشة المسألة.

السيد فريمن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اعتقد أن ممثل هولندا أوضح نقطتي، ولذا يلزم ألا أؤخر اللجنة. وهناك نقطة واحدة لم يوضحها بالنيابة عني، ولا أريد أن أضيع فرصة توضيحها لأن الوقت ينفد. تلك النقطة هي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على العمل الذي أنجزتموه، وأن أشكر السفير دي ألبا على العمل الذي قام به العام الماضي. وإنني على يقين بأن معظم زملائي في الاتحاد الأوروبي يشاركونني تلك المشاعر. كما نود أن نشكركم على جهودكم المستمرة لجعل عملنا كفؤا بقدر الإمكان. وأوافق أيضا على النقاط المحددة التي أوضحها ممثل هولندا.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): أود بإيجاز أن أقول إنني لست متأكدا من أن وفدي سيشعر بالارتياح حيال استخدام لفظة ''التمييز'' في تخصيص الوقت لكلام الوفود في المناقشة العامة.

كما أود أن أسمع بعض التوضيحات من الرئيس. هل قال إنه يوجد أم لا يوجد اتفاق بشأن برنامج العمل المقترح ؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد اتفاق.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): لم أسمع رفضا محددا للبرنامج المقترح. وما سمعته هو مؤشرات إلى أن الوفود تفضل، ابتداء من العام المقبل، أن تنظر اللجنة في قصر المناقشة العامة على أسبوع واحد. ولكنني لم أسمع رفضا محددا للاقتراح المقدم من الرئيس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع برنامج العمل والجدول الزمني لدورتها المقبلة بصيغته الحالية.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن اقترح أن تنظر اللجنة في إمكانية تنشيط جدول الأعمال للدورة الحادية والستين. واقترح تعليق الجلسة لإجراء مشاورات غير رسمية. لعدم وجود اعتراض، سأعلق الجلسة الآن.

عُلّقت الجلسة الساعة ١١/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٢/١٠.

مسائل أخرى

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

السيد آبي (وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالانكليزية): أعتزم أن أدعو لعقد جلسة غير رسمية في موعد ما بالأسبوع القادم للانتهاء، إن أمكن، من اختيار رئيس للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ولاختيار رئيس للمؤتمر الاستعراضي ذاته. وسيعلن الموعد في اليومية.

السيد بركايا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وأرجو قبل كل شيء أن أعرب عن امتناننا لكم يا سيدي الرئيس لإدارتكم القديرة والفعالة أعمال اللجنة الأولى. كما أود أن أثني عليكم لبنائكم على التدابير التي وضعها سلفكم، السفير لوي دي ألبا، ممثل المكسيك، من أجل النهوض بفعالية أساليب عمل اللجنة. وترى حركة بلدان عدم الانحياز أن ترشيد أعمال اللجنة يشكل عملية، وأن يستمر بذل الجهود لتحقيق هدف الترشيد على نحو من الشفافية والشمول. ونرجو الإبقاء على التدابير وكذلك تطويرها في الدورة المقبلة للجنة.

وقد أصبح واضحا من الطريق المسدود الذي انتهى إليه جهاز نزع السلاح المتعدد الأطراف بمختلف أجزائه في معالجة مسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من جميع جوانبها أن كلا من دور اللجنة الأولى ونتائج أعمالها يكتسبان الآن قدرا أكبر من الأهمية. فقد ثبت أن عام ٢٠٠٥، كعام ٢٠٠٤، كان عاما مخيبا للآمال بالنسبة لكثير من الوفود. ولسنا راضين عن حذف فرع متعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار من الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى. ونشعر أيضا بالإحباط لأن أحدث مؤتمر استعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد هذا العام، لم يتفق على توصيات موضوعية.

وفي ضوء هذه الخلفية، نود أن نشدد على أهمية اللجنة الأولى والعناصر الأخرى في جهاز نزع السلاح المتعدد الأطراف، وخاصة هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، في معالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح وما يرتبط بها من مسائل تتعلق بالأمن الدولي. كما نبرز ضرورة تعزيز الهيئات التي يتألف منها جهاز نزع السلاح بوصفها منتديات للتداول والتفاوض على نحو متوازن وبنّاء وشامل ووفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقات والاتفاقيات التفاوضية المتعددة الأطراف.

وكما حدث في الأعوام السابقة، أظهرت حركة بلدان عدم الانحياز تطلعاتها البناءة والإيجابية هذا العام بتقديم خمسة مشاريع قرارات ومشروعي مقررين لكي تنظر فيهما اللجنة. وحظيت مشاريع القرارات والمقررات هذه بدعم ساحق من الدول الأعضاء، واعتُمد بعضها بدون تصويت. وفي هذا الصدد، تود حركة بلدان عدم الانحياز أن تعرب عن تقديرها وامتنانها لجميع الوفود التي أيدت مشاريع القرارات ومشاريع المقررات المذكورة.

واسمحوا لي أيضا بأن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لأعضاء مكتب اللجنة ولأمينة اللجنة ومعاونيها، وللمترجمين الشفويين، لكل ما قاموا به من عمل شاق وما أبدوه من تعاون خلال دورتنا.

وأخيرا، لا تزال الحركة ملتزمة بتعزيز السلام والأمن الدوليين، وذلك بصفة رئيسية من خلال تدابير نزع السلاح. ولدينا اعتقاد راسخ بأن تعددية الأطراف والحلول المتعددة الأطراف وفقا لميثاق الأمم المتحدة لا تزال تمثل الطريق الوحيد المستدام لمعالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ونرجو أن توفر تعددية الأطراف في إطار الأمم المتحدة حافزا تشتد الحاجة إليه لدفع برنامج نزع السلاح وعدم الانتشار قدما للأمام في جهودنا للعام القادم.

السيدة آرتشر (جزر البهاما) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي يَشرف وفدي برئاستها هذا الشهر. وتود المجموعة أن تعرب عن عميق تقديرها لكم يا سيدي الرئيس ولجميع أعضاء المكتب الآخرين للطريقة النموذجية التي وجهتم بها مداولاتنا إلى حين اختتامها بنجاح وفي توقيت جيد. كما نود أن نعرب عن تقديرنا الصادق لأمينة اللجنة للعمل الشاق الذي قامت به خلال الدورة، ولجميع موظفي إدارة شؤون نزع السلاح لما يقدمونه من دعم ومساعدة. ونعرب عن شكرنا أيضا لجميع أعضاء الأمانة العامة الآخرين، بمن فيهم موظفو خدمة المؤتمرات والترجمة الشفوية، على إسهاماتهم التي لا تقدر بثمن في عملنا. وأخيرا، نتوجه بالشكر لجميع الوفود على تعاونها القيّم خلال هذه الدورة.

بيان ختامي للرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشرفنا على نهاية فترة تزيد على أربعة أسابيع من مداولات اللجنة الأولى لعام ٢٠٠٥. واسمحوا لي بأن أعرب عن تقديري الصادق للوفود على مشاركتها النشطة في أعمال اللجنة وإسهاماتها القيّمة فيها. وبعد الاشتراك في مناقشات وأعمال دقيقة ومضنية، أرى أن كل ما يلزمنا الآن هو قسط جيد من الراحة لشحن طاقاتنا من جديد.

وبصفتي رئيسا للجنة الأولى، حاولت أن أكون عضوا مواظبا ومنضبطا من أعضاء الفريق. كما حاولت أن أضيف إلى فعالية أعمال اللجنة من خلال تخصيص الوقت بشكل أفضل، وتشجيع المناقشات التفاعلية ومواصلة ترشيد جدول الأعمال والمجموعات. وقد نجحت بعض تلك المبادرات، ولم يرْقَ بعضها إلى مستوى توقعاتي. وأتحمل المسؤولية عن فشلها. أما عما تحقق من نجاح، فأود أولا أن أشكر سلفي، السفير دي ألبا، على إرسائه أسسا ممتازة لأعمال اللجنة في هذه الدورة.

وأود أن أشكر أعضاء المكتب، نواب الرئيس الثلاثة والمقرر، الذين كانت خبرتهم ومشورتهم لا تقدران بثمن. كما أعرب عن عميق امتناني للسفير آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، ولمعاونيه، لما قدموه من دعم ومساعدة للجنة. وأتوجه بشكر خاص أيضا للسيدة شيريل ستاوت، أمينة اللجنة، ولجميع زملائها، الذين يستحقون أن ينسب إليهم جانب كبير من الفضل في سهولة إجراءات اللجنة

وفعاليتها. كما أود أن أشكر جميع المترجمين الشفويين والمترجمين ومدوني المحاضر ومسؤولي المطبعة ومسؤولي الوثائق وموظفي المؤتمرات ومهندسي الصوت، الذين عملوا كدأبهم دائما بهمة وراء الكواليس دعما لأعمال اللجنة.

وأرجو مخلصا أن تحظى الدورة المقبلة للجنة، تحت قيادة الرئيس الذي يخلفني، بالنجاح والتقدم، سواء من حيث الموضوع أو الإجراءات.

وغني عن القول أن إدارة مناقشات لجنتنا تجربة يتعلم منها مدير المناقشة. وفي هذه الحالة، في وقت كانت فيه جميع العناصر الأخرى في جهاز نزع السلاح متوقفة، أتاحت لي رئاسة اللجنة الأولى فرصة للتفكير في جوهر نزع السلاح وعدم الانتشار. وأود أن أعرض على اللجنة بعض الخواطر التي جالت بذهني في رئاسة اللجنة خلال هذه الدورة.

لقد نجحت البشرية نجاحا كبيرا في إنتاج أسلحة تزداد فتكا باستمرار. والواقع أن أداءنا كان من الجودة في هذا المسعى لدرجة أننا نملك الآن مخزونات من الأسلحة تكفي لإبادة الجنس البشري عدة مرات. وقد جعل شبح الانتشار النووي المتنامي من الواضح أننا في ظرف حرج. فنحن في مفترق طرق، يؤدي أحدها إلى نزع السلاح وعدم الانتشار ويؤدي الآخر إلى سباقات تسلح لا تنتهي.

وسيكون أحد أعظم الخيارات الحاسمة بالنسبة إلى الجنس البشري في القرن الحادي والعشرين الاختيار بين هذين الدربين. وبالاعتماد على العقل وحده ينبغي أن يكون الاختيار واضحا وسهلا. إن درب نزع السلاح وعدم الانتشار هو الدرب الذي يجب أن نختاره. ولكن لماذا نجد من الصعوبة البالغة إحراز التقدم في هذه المسألة الحاسمة؟

إن ما نتعامل معه، في نهاية المطاف، ربما يكون مسألة أبعاد تطورية. فالجنس البشري، بين الأنواع الأحيائية، حُبي بقدرات ذهنية قوية فريدة. ولقد تولدت لدينا نزعة لكيل مديح لا يتطرق إليه الشك لتلك الصفة، متصورين أنفسنا النموذج الأعلى بين الحيوانات، النموذج المتمتع بقدرات التفكير والفهم التي لا يوصف بها سوى الخالق. مع ذلك ما فتئنا ندرك يوما بعد يوم أن تميزنا من حيث القدرات الذهنية له محاسنه ومساوئه على السواء.

لقد أعطتنا تلك القدرات بالتأكيد قوة لم يسبق لها مثيل في السيطرة على بيئتنا؛ ولكنها، في الوقت ذاته، وبما يضر بنا، أعطتنا أيضا إمكانية أن ندفع بأنفسنا إلى الفناء. وما التدهور البيئي والانتشار النووي سوى حالتين تبرهنان على ذلك. فإذا أثبتنا، بكل ذكائنا، أننا عاجزون عن حسم المشاكل التي خلقناها بأنفسنا، فإننا، كنوع من الأحياء، ربما لن نفي أبدا بالإمكانيات التي حبانا بها التطور. وبدلا من ذلك ربما جلبنا الانقراض لأنفسنا ولأنواع لا حصر لها نشاطرها هذا الكوكب. هل سيتجاوز الجنس البشري تلك المعضلة، أم سنبرهن على أننا لسنا سوى قرود آكلة اللحم مصابين بجنون العظمة حول قدراتنا الذهنية، على حد قول الفيلسوف الألماني غتهولد لسينغ.

ومما يتسم بأهمية حاسمة أن نتخذ قرارا جماعيا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، لكن من سوء الطالع أن التاريخ يبين أن الجنس البشري لا يتخذ دائما مثل هذه القرارات الحسنة التوقيت بالعقل وحده. فمرة تلو الأخرى كانت الكوارث والمآسي هي التي حفزت الناس على أن يتنازلوا عن مصالحهم الضيقة ويتخذوا قرارات أساسية للصالح العام. بل إن كارثتي الحربين العالميتين الأولى والثانية هما اللتان دفعتا بنا إلى تأسيس الأمم المتحدة.

وهنا تكمن العقبة: لقد استخدمنا قدراتنا العقلية الخارقة للتغلب على الكثير من مصادر الكارثة، ولكن الجنس البشري، في الوقت ذاته، يبدو أنه فقد الإحساس بالمأساة الذي يمكننا من اتخاذ القرارات التاريخية التي يتطلبها عصرنا.

ومن دون ذلك الإحساس أصبحت المصالح الذاتية الضيقة والاهتمامات الوطنية الضيقة الديناميات التي تتحكم في عصرنا. فما فتئت تستأثر بالأولوية على المصالح المتنورة والقيادة بالقدوة التي تمس إليها الحاجة. وإن الكوارث المحتملة في القرن الحادي والعشرين، بما فيها التدهور البيئي والانتشار النووي، لن يمكن تجنبها بالسعي وراء المصالح الوطنية وحدها.

وهكذا يصبح السؤال الملح للقرن الحادي والعشرين، كيف نحرر أنفسنا من الفخ الذي وقعنا فيه؟ كيف نحشد القوى القادرة على التغلب على ديناميات الانهزامية الذاتية لعصرنا، التي أصابت بالشلل قضية نزع السلاح وعدم الانتشار؟ الجواب على ذلك السؤال يظل بعيد المنال. وبينما نواصل البحث عن الجواب، يصبح أفضل رجاء لنا الاعتماد على عقلنا وذكائنا في استحداث مصلحة ذاتية متنورة وقيادة بالقدوة باعتبارهما الديناميتين اللتين تحكمان العلاقات الدولية.

لقد آن أوان الاختتام. مرة أخرى أود أن أعرب عن أعمق آيات الشكر لكل الأعضاء. وللذين سيسافرون من بينكم أتمنى لهم سفرة سعيدة إلى الوطن.

بذلك تكون اللجنة الأولى للجمعية العامة قد اختتمت دورتها الستين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.